الفصل السادس

القوى العظمى على أرض الواقع
Great Powers in Action

تحاول نظريتي التي عرضتها في الفصل الثاني أن تفسر نزوع القوى العظمى إلى تبني نوايا عدوانية والأسباب التي تدفعها إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. وحاولتُ في حينه أن أقدم أساسا منطقيا سليما لادعائي بأن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في النظام الدولي وأن الدول القوية جدا تسعى دائما للهيمنة الإقليمية. على أن صحة نظريتي وقدرتها على الإقناع تتوقف في النهاية على قدرتها على تفسير السلوك الفعلي للقوى العظمى. فهل توجد أدلة كافية على أن القوى العظمى تفكر وتتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية؟

تتطلب الإجابة بالإثبات عن هذا السؤال وتوضيح أن الواقعية الهجومية تقدم أفضل تفسير لسلوك القوى العظمى أن أثبت أن (١) تاريخ سياسة القوة العظمى يقوم بالدرجة الأولى على الصدام بين دول تعديلية، (٢) قوى الوضع الراهن الوحيدة التي تظهر في القصة هي الدول المهيمنة الإقليمية، أي الدول التي بلغت ذروة القوة. بمعنى أن الأدلة يجب أن توضح أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لزيادة القوة واستغلال هذه الفرص حين تظهر. ولا بد أن توضح الأدلة أيضا أن القوى العظمى لا

تمارس إنكار الذات حين تمتلك الموارد اللازمة لتغيير توازن القوة لصالحها وأن شهوة القوة لا تتراجع حين تبتلع الدولة المزيد من القوة. وعوضا عن ذلك، تسعى الدول القوية لتحقيق الهيمنة الإقليمية متى توفرت الإمكانية لذلك. وأخيرا يجب أن تكون الأدلة ضئيلة على وجود صناع سياسة يقولون إنهم راضون عن نصيبهم من القوة العالمية حين تتوفر لهم القدرة على اكتساب المزيد، وأن نجد القادة يعتقدون دائما أنهم يجب أن يكتسبوا المزيد من القوة لتحسين فرص دولهم في البقاء.

على أن إثبات أن النظام الدولي يتكون من قوى تعديلية ليس بالأمر الهين، لأن الحالات الممكنة كثيرة جدا[1]. لكن القوى العظمى تتنافس فيما بينها منذ قرون، وتوجد وفرة في سلوك الدول تكفي لاختبار حجتي. وبغرض تنظيم عملية البحث، تتبنى هذه الدراسة أربعة منظورات مختلفة حول السجل التاريخي. ورغم أنني بطبيعة الحال حريص على العثور على أدلة تدعم الواقعية الهجومية، فإنني لن أدخر جهدا في نقض نظريتي بالبحث عن أدلة قد تدحضها. سأحاول تحديدا أن أعير انتباها مساويا لحالات التوسع expansion وعدم التوسع non-expansion وأن أوضح أن حالات عدم التوسع كانت ناتجة بالدرجة الأولى عن ردع ناجح. وأحاول أيضا أن أستخدم معايير ثابتة عند قياس القيود على التوسع في الحالات التي أخضعها للفحص.

سأفحص- أولا- سلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى المهيمنة الخمس على مدى الأعوام المائة وخمسين الماضية: اليابان بداية من فترة ميجي[1] في عام ١٨٦٨ حتى الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وألمانيا من وصول أوتو فون بسمارك إلى السلطة

(١) فترة ميجي أو إعادة ميجي Meiji Restoration فترة من تاريخ اليابان، تُعرَف أيضا باسم الثورة أو التجديد، تمتد من عام ١٨٦٨ إلى عام ١٩١٢، شهدت اليابان خلالها سلسلة من الأحداث أعادت الحكم الإمبراطوري، وأحدثت تغييرات ضخمة في البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، وكلمة "ميجي" تعني الحكومة المستنيرة للمترجم.

في عام ١٨٦٢ حتى هزيمة أدولف هتلر النهائية في عام ١٩٤٥، والاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه في عام ١٩١٧ حتى انهياره في عام ١٩٩١، وبريطانيا العظمى/المملكة المتحدة من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥، والولايات المتحدة من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٩٠[٢]. وقد آثرت أن أفحص مسارات عريضة من تاريخ كل دولة، وليس فترات زمنية منفصلة، لأن ذلك يساعد في توضيح أن الأفعال العدوانية المعينة لم تكن حالات لسلوك منحرف نتجت عن سياسات داخلية، بل جزءا من نمط أوسع للسلوك العدواني، كما تتنبأ الواقعية الهجومية.

تعد اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي أمثلة مباشرة تقدم دعما قويا لنظريتي. فقد كانت هذه الدول تبحث دوما عن فرص للتوسع من خلال الغزو، وحين كانت ترى نافذة لذلك، كانت عادة تقفز عليها. وحتى اكتساب مزيد من القوة لم يكن يلطف شهوتهم الهجومية، بل كان يشحذها. وكانت القوى العظمى الثلاث تسعى حثيثا إلى الهيمنة الإقليمية. فخاضت ألمانيا واليابان حروبا كبرى من أجل هذا الهدف، ولولا الولايات المتحدة وحلفاؤها لما ارتدع الاتحاد السوفيتي عن محاولة غزو أوروبا. كما تتوفر أدلة كثيرة على أن صناع السياسة في هذه الدول كانوا يتحدثون ويفكرون كواقعيين هجوميين. وربما يكون من الصعب أن نجد قادة كبار يعبرون عن الرضا عن توازن القوة الحالي، خاصة حين تكون لدى دولهم القدرة على تغييره. بإيجاز يبدو أن الاعتبارات الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة وراء السياسات العدوانية لألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي.

قد تبدو المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في المقابل، وكأنهما تتصرفان بطرق تناقض الواقعية الهجومية. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال معظم القرن التاسع عشر، لكنها لم تحاول أن تترجم ثروتها الكبيرة إلى قوة

عسكرية وتحقق الهيمنة الإقليمية. وعلى ذلك يبدو أن المملكة المتحدة لم تكن تهتم بزيادة قوتها النسبية، رغم أنها كانت تمتلك الموارد اللازمة لذلك. وفي النصف الأول من القرن العشرين بدا أن الولايات المتحدة تجاهلت عددا من الفرص لإظهار القوة في شمال شرق آسيا وأوروبا، واتبعت بدلا من ذلك سياسة خارجية انعزالية، وهو ما لا يعتبر دليلا على السلوك العدواني.

لكنني سأدفع، رغم ذلك، بأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تتصرفان وفقا للواقعية الهجومية. فقد عملت الولايات المتحدة بطريقة عدوانية على فرض هيمنتها على نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر، وذلك بالدرجة الأولى لتعظيم فرص بقائها في عالم عدواني. وقد نجحت في ذلك وأصبحت القوة العظمى الوحيدة في التاريخ الحديث التي تنجز الهيمنة الإقليمية. ولم تحاول الولايات المتحدة أن تغزو أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب الصعوبة الكبيرة المتضمنة في إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي. لكنها مع ذلك لعبت دور فارض التوازن من وراء البحار في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا. والقوة المانعة للمياه تفسر أيضا عدم محاولة المملكة المتحدة السيطرة على أوروبا في القرن التاسع عشر. ونظرا لأن الحالتين الأمريكية والبريطانية تحتاجان إلى مناقشة مفصلة، فسوف أتناولهما في الفصل التالي.

ثانيا، سأفحص سلوك السياسة الخارجية لإيطاليا منذ مولدها كدولة موحدة في عام ١٨٦١ حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. قد يسلم البعض بأن القوى العظمى الأكثر قوة تبحث عن فرص لزيادة قوتها، لكن هؤلاء يعتقدون مع ذلك أن القوى العظمى الأخرى، خاصة القوى الأضعف، تتصرف كقوى وضع راهن. تمثل إيطاليا حالة اختبار جيدة لهذا الخط الفكري، لأنها كانت بالتأكيد "أصغر القوى العظمى"

على مدار كامل الفترة التي صنفت فيها كلاعب في السياسة الأوروبية[٣]. ورغم افتقار إيطاليا للقوة العسكرية، فقد كان قادتها يبحثون دوما عن فرص لاكتساب القوة، وحينما كانت تلوح إحداها في الأفق، لم يكونوا يترددون في استغلالها. فضلا عن أن صناع السياسة الإيطاليين كانت تحفزهم للعدوان بالدرجة الأولى اعتبارات توازن القوة.

ثالثا، قد يسلم المرء "بقلة عدد الحالات التي توقفت فيها دولة دينامية قوية عن التوسع بسبب الإشباع أو لأنها حددت لنفسها أهدافا متواضعة فيما يتعلق بالقوة"، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذه القوى العظمى كانت حمقاء في سلوكها العدواني، لأن الهجوم يؤدي عادة إلى كوارث[٤]. فقد كانت تلك الدول تستطيع في النهاية أن تحقق مزيدا من الأمن لنفسها، إن هي ركزت على توازن القوة وحافظت عليه، ولم تحاول تغييره بالقوة. وتزيد هذه الحجة على ذلك أن هذا السلوك المضر للذات self-defeating behavior لا يمكن تفسيره بالمنطق الإستراتيجي، بل ينتج عن سياسات خاطئة تدفعها إلى الصدارة جماعات مصالح خاصة أنانية داخل الدولة. يتبنى الواقعيون الدفاعيون غالبا هذا الخط الفكري، ومن أمثلتهم المفضلة للسلوك المضر للذات اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تكبدت كل من هذه الدول هزيمة عسكرية ساحقة في الحرب التالية. لكنني أتحدى هذا الخط الفكري العام، وأعير انتباها متأنيا للمثالين الألماني والياباني اللذين توضح الأدلة الخاصة بهما أن الدولة لم تكن تمارس سلوكا مضرا للذات تدفعه سياسات داخلية خبيثة.

وأخيرا، سأفحص سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. يرى الواقعيون الدفاعيون أن المتنافسين النوويين ما إن يطوروا

القدرة على تدمير أحدهم الآخر كمجتمعات قابلة للحياة حتى يرضوا عن العالم الذي أوجدوه ولا يحاولون تغييره. بمعنى أن يصبحوا من قوى الوضع الراهن على المستوى النووي. فيما ترى الواقعية الهجومية أن تلك القوى النووية المتنافسة لن تقبل التدمير المتبادل المؤكد، بل ستسعى إلى تحقيق التفوق النووي على الطرف الآخر. سأحاول أن أوضح أن سياسات التسلح النووي لدى القوتين العظميين كانت تتفق إلى حد بعيد مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

وباستثناء الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين ستناقشان في الفصل التالي، أتناول هنا المقتطفات الأربعة المختلفة من السجل التاريخي بالترتيب السابق. ولذلك سأبدأ بتقييم السياسة الخارجية اليابانية من فترة ميجي حتى هيروشيما.

اليابان (١٨٦٨–١٩٤٥)

كانت اليابان قبل عام ١٨٥٣ لا تحتك كثيرا بالعالم الخارجي، خاصة الولايات المتحدة والقوى العظمى الأوروبية. وبعد أكثر من قرنين من العزلة المفروضة ذاتيا، خرجت اليابان بنظام سياسي إقطاعي واقتصاد لم يكن في مستوى الدول الصناعية الرائدة في ذلك الوقت. واستخدمت القوى العظمى "دبلوماسية البارجة الحربية" لـ"فتح" اليابان في العقد السادس من القرن التاسع عشر، بإجبارها على قبول سلسلة من المعاهدات التجارية غير المتكافئة. وكانت القوى العظمى تعمل في الوقت نفسه من أجل السيطرة على أقاليم بالقارة الآسيوية. وكانت اليابان أضعف من أن تؤثر على تلك التطورات، حيث كانت تحت رحمة القوى العظمى.

تعاملت اليابان مع ضعفها الإستراتيجي بمحاكاة القوى العظمى في الداخل والخارج. فقرر القادة اليابانيون إصلاح نظامهم السياسي والتنافس مع الغرب اقتصاديا

وعسكريا. وقد عبَّر وزير خارجية اليابان عن ذلك في عام ١٨٨٧ بالقول: "إن ما يجب فعله هو أن نغيِّر إمبراطوريتنا وشعبنا جذريا، ونجعل الإمبراطورية مثل الدول الأوروبية ونجعل شعبنا مثل شعوب أوروبا. بمعنى أننا يجب أن نقيم إمبراطورية جديدة على الطراز الأوروبي على حافة آسيا"[٥].

كانت فترة ميجي أو حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ هي الخطوة الرئيسة الأولى على الطريق إلى التجديد[٦]. ورغم أن التأكيد الرئيس في أعوام التحديث الأولى كان ينصب على السياسة الداخلية، فقد بدأ اليابانيون يتصرفون على الفور كقوة عظمى على المسرح العالمي[٧]. وكانت كوريا الهدف الأول للغزو الياباني، لكن اتضح في وسط العقد الأخير من القرن التاسع عشر أن اليابان كانت عازمة على السيطرة على أجزاء كبيرة من قارة آسيا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كان واضحا أن اليابان تسعى للهيمنة على آسيا. وظلت ميول اليابان الهجومية تكشف عن نفسها بثبات حتى عام ١٩٤٥ حين تكبدت هزيمة ساحقة في الحرب العالمية الثانية. وعلى مدار العقود الثمانية التي فصلت بين حكومة الإصلاح واستسلام اليابان في خليج طوكيو، لم تفوِّت اليابان فرصة لتغيير توازن القوة لصالحها إلا وتصرفت بطريقة عدوانية وعملت على زيادة نصيبها من القوة العالمية[٨].

ثمة اتفاق واسع بين دارسي السياسة الخارجية اليابانية على أن اليابان كانت تبحث دوما عن فرص للتوسع وزيادة قوتها بين عامي ١٨٦٨ و١٩٤٥، وأن المخاوف الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة لسلوكها. من ذلك على سبيل المثال ما كتبه نوبوتاكا آيك Nobutaka Ike من أن "الحرب كما تبدو الآن، ونحن نتأمل ما فات، كانت الموضوع المتواتر في تلك الفترة، سواء مواصلتها أو التحضير لها. ... بل تأخذ الأدلة المرء إلى استنتاج أن الحرب كانت تمثل عنصرا مكملا لعملية تحديث اليابان"[٩]. وحتى

جاك سنايدر نصير الواقعية الدفاعية البارز يعترف بأن" كل الحكومات اليابانية من حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ حتى عام ١٩٤٥ كانت حكومات توسعية"[١٠].

وفيما يتعلق بدافع اليابان، يمسك مارك بيتي Mark Peattie بالحكمة الغالبة حين يقول إن "الأمن، أو بالأحرى عدم الأمن، بسبب تقدم القوى الغربية في آسيا، يبدو بالأدلة أنه كان الدافع المهيمن لضم الأقاليم المكونة للإمبراطورية اليابانية"[١١]. وحتى إ ه نورمان E. H. Norman الناقد الحاد للشكل الاستبدادي لفترة ميجي يَخلُص إلى أن كل دروس التاريخ "كانت تحذر رجال الدولة اليابانيين من أنه لا يوجد مكان وسط بين وضعية الأمة التابعة ووضعية الإمبراطورية المظفرة المتنامية"[١٢]. وقد عبَّر الجنرال إيشيوارا كانجي Ishiwara Kanji بقوة عن تلك الفكرة نفسها في محاكمات جرائم الحرب في طوكيو في مايو ١٩٤٦، حين اعترض على المدعي الأمريكي بهذه الكلمات:

ألم تسمعوا بالسيد بيري (العميد البحري ماثيو بيري بالأسطول الأمريكي الذي أنجز الاتفاقية التجارية الأولى بين الولايات المتحدة واليابان)؟ ألا تعرفون شيئا حول تاريخ بلدكم؟ ... كانت اليابان في عهد حكومات توكوغاوا(٢) تؤمن بالعزلة، وكانت لا تريد أن تقيم علاقات مع الدول الأخرى وتغلق أبوابها بإحكام. ثم جاء بيري من بلدكم في سفنه السوداء(٣) ليفتح تلك الأبواب، حيث صوب مدافعه الثقيلة على اليابان وحذر: "إذا لم تتعاملوا معنا، انظروا إلى هذه، وافتحوا أبوابكم وتعاملوا مع الدول الأخرى أيضا". وبعد ذلك حين فتحت اليابان

(٢) توكوغاوا Tokugawa أو شوغونية توكوغاوا Tokugawa Shogunate (١٦٠٣- ١٨٦٧) كانت نظاما إقطاعيا في اليابان أسسه توكوغاوا إيثه- ياسو Ieyasu وتوالى على الحكم فيه شوغونات أو حكام عسكريون من أسرة توكوغاوا، وتعرف هذه الفترة في تاريخ اليابان أيضا باسم فترة إدو Edo نسبة إلى اسم العاصمة الذي تغير في عام ١٨٦٤ إلى طوكيو [المترجم].

(٣) أطلق اليابانيون اسم "السفن السوداء" على السفن الأوروبية التي وصلت بلادهم في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وذلك لأن السفن البرتغالية الأولى التي وصلتهم وعملت بالتجارة هناك كانت مطلية بالقار الأسود [المترجم].

أبوابها وجربت التعامل مع الدول الأخرى، عرفت أن كل تلك الدول عدوانية لدرجة مخيفة. ولكي تدافع عن نفسها، اتخذت بلدكم مثالا يحتذى وبدأت تتعلم كيف تكون عدوانية. بل ويمكنكم أن تقولوا إننا تحولنا إلى أتباع أو مريدين لكم. لماذا لا تصدرون مذكرة إحضار بحق بيري من العالم الآخر وتحاكمونه كمجرم حرب؟[١٣]

الأهداف والمنافسون

كانت اليابان تهتم أساسا بالسيطرة على ثلاث مناطق في قارة آسيا: كوريا ومنشوريا والصين. كانت كوريا الهدف الأساسي؛ لأنها تقع على مسافة قصيرة من اليابان (انظر الخريطة ٦-١). وكان معظم صناع السياسة اليابانيين يتفقون بالتأكيد مع الضابط الألماني الذي وصف كوريا بأنها "خنجر مغروز في قلب اليابان"[١٤]. وكانت منشوريا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الأهداف اليابانية، لأنها أيضا لا يفصلها عن اليابان غير بحر اليابان. وكانت الصين تشكل تهديدا أبعد من كوريا ومنشوريا، لكنها مع ذلك كانت تشكل قلقا مهما، لأنها تمتلك الإمكانية للهيمنة على آسيا كلها إذا توحدت وحدَّثت نظاميها الاقتصادي والسياسي. وكانت اليابان تريد على أقل تقدير أن تحافظ على الصين ضعيفة ومقسمة.

وكانت اليابان تهتم من وقت لآخر بضم أقاليم من منغوليا البعيدة وروسيا. كما سعت اليابان إلى غزو أجزاء كبيرة من جنوب شرق آسيا، وأنجزت ذلك الهدف فعلا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى. وكانت عيناها تتطلعان أيضا إلى عدد من الجزر الواقعة خارج اليابسة الآسيوية، مثل فورموزا (تايوان الآن) وجزر بيسكادور Pescadores وهاينان Hainan وجزر ريوكيو Ryukyus. فيما تكشفت قصة جهود اليابان لإنجاز الهيمنة في آسيا بالدرجة الأولى على اليابسة الآسيوية، وتضمنت كوريا ومنشوريا والصين. وأخيرا احتلت اليابان عددا كبيرا من الجزر في غرب المحيط الهادي، حينما حاربت ألمانيا في عام ١٩١٤ والولايات المتحدة في عام ١٩٤١.

لم تكن الصين وكوريا في وضع يسمح لهما بكبح طموحات اليابان الإمبراطورية، رغم أن الصين ساعدت القوى العظمى في إحباط رغبة اليابان في الهيمنة الإقليمية بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥. لكن الصين وكوريا، على خلاف اليابان التي أنجزت التحديث بعد احتكاكها الأول مع الغرب، ظلتا متخلفتين اقتصاديا حتى بعد عام ١٩٤٥. ولذلك كانت اليابان تتمتع بميزة عسكرية كبيرة على الصين وكوريا في أواخر القرن التاسع عشر، واستطاعت في النهاية أن تضم كوريا وتحتل أجزاء كبيرة من الصين. ويمكن القول بأن اليابان كانت ستُحكِم سيطرتها على القارة الآسيوية في أوائل القرن العشرين لولا احتواء القوى العظمى لها.

الخريطة (٦-١)

لعبت روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أدوارا رئيسة في كبح اليابان بين عامي ١٨٩٥ و١٩٤٥. تشكل روسيا جزءا من كل من آسيا وأوروبا، ولذلك تعد قوة عظمى آسيوية وأوروبية في الوقت نفسه. وكانت روسيا بالفعل القوة العظمى الرئيسة المنافسة لليابان في شمال شرق آسيا، وكانت القوة العظمى الوحيدة التي حاربت جيوش اليابان على القارة. وكانت لروسيا بالطبع طموحات إمبراطورية في شمال شرق آسيا وتحدّت اليابان للسيطرة على كوريا ومنشوريا. لكن مرت فترات، كما في فترة الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، كان الجيش الروسي فيها أضعف من أن يصمد أمام اليابان. وقد لعبت المملكة المتحدة والولايات المتحدة كذلك أدوارا مهمة في احتواء اليابان، رغم أنهما كانتا تعتمدان بالدرجة الأولى على القوة الاقتصادية والبحرية، وليس على جيشيهما. في حين كانت فرنسا وألمانيا في الغالب الأعم لاعبين صغيرين في الشرق الأقصى.

سجل التوسع الياباني

كانت السياسة الخارجية اليابانية تركز في العقود القليلة الأولى من فترة ميجي على كوريا التي ظلت معزولة عن العالم الخارجي، رغم أنها كانت تعتبر حتى ذلك الحين دولة تابعة للصين[١٥]. وكانت اليابان مصممة على أن تفتح كوريا أبوابها دبلوماسيا واقتصاديا، تماما كما فتحت القوى الغربية أبواب اليابان في منتصف القرن. لكن الكوريين قاوموا العروض اليابانية، ما أثار جدلا عنيفا في اليابان بين عامي ١٨٦٨ و١٨٧٣ حول استخدام القوة لإنجاز تلك الغاية. وجاء القرار في النهاية بالتخلي عن الحرب والتركيز بدلا من ذلك على الإصلاح الداخلي. لكن وقع صدام بين فريق من المساحين اليابانيين وقوات السواحل الكورية في عام ١٨٧٥، وكادت الحرب أن تقع لولا قبول كوريا بمعاهدة كانج-واه Kang-wah (في فبراير ١٨٧٦) التي فتحت ثلاثة موانئ كورية أمام التجارة اليابانية وأعلنت كوريا دولة مستقلة.

لكن الصين ظلت تعتبر كوريا دولة تابعة لها، ما أدى إلى تنافس حاد بين الصين واليابان على كوريا. وبالفعل اندلع قتال في أواخر عام ١٨٨٤ بين القوات الصينية واليابانية المتمركزة في سيؤول. لكن الطرفين تجنبا الحرب خوفا من أن تستغلهما القوى العظمى الأوروبية إذا تحاربا. ورغم ذلك استمر التنافس الصيني–الياباني على كوريا، ووقعت أزمة أخرى في صيف ١٨٩٤. وقررت اليابان هذه المرة أن تدخل الحرب على الصين وتسوي المسألة على ساحة المعركة. هزمت اليابان الصين سريعا، وفرضت معاهدة سلام قاسية على الخاسر[١٦]. تنازلت الصين لليابان بمقتضى معاهدة شيمونوسكي Shimonoseki الموقعة في السابع عشر من أبريل ١٨٩٥ عن شبه جزيرة لياودونج وفورموزا وجزر بيسكادور. كانت شبه جزيرة لياودونج جزءا من منشوريا وتضم مدينة بورت آرثر Port Arthur المهمة. كما أُجْبِرت الصين على الاعتراف باستقلال كوريا، ما كان يعني عمليا أن تصبح كوريا تابعة لليابان وليس الصين. وحصلت اليابان أيضا على حقوق تجارية مهمة في الصين، وانتزعت تعويضات ضخمة من الصين، واتضح جليا أن اليابان كانت عازمة على أن تصبح لاعبا رئيسا في السياسة الآسيوية.

انزعجت القوى العظمى، خاصة روسيا، من قوة اليابان المتزايدة وتوسعها المفاجئ في القارة الآسيوية. فقررت روسيا وفرنسا وألمانيا أن يصححوا الوضع، وبعد بضعة أيام من توقيع معاهدة السلام، أجبروا اليابان على إرجاع شبه جزيرة لياودونج إلى الصين. وقد كان الروس مصممين على منع اليابان من السيطرة على أي جزء من منشوريا، لأنهم كانوا ينوون السيطرة عليها بأنفسهم. وكشفت روسيا أيضا أنها ستنافس اليابان على السيطرة على كوريا. فيما سُمِح لليابان بالاحتفاظ بجزر فورموزا

وبيسكادور. وبسبب "التدخل الثلاثي" حلت روسيا محل الصين باعتبارها منافس اليابان في السيطرة على كوريا ومنشوريا[١٧].

وفي مطلع القرن العشرين كانت روسيا القوة المهيمنة في منشوريا، ونقلت إليها أعدادا كبيرة من القوات في أثناء ثورة الملاكمين[٤](١٩٠٠). ولم تتمكن اليابان ولا روسيا من السيطرة على كوريا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن صناع السياسة الكوريين نجحوا بدهاء في ضرب القوتين العظميين معا لتفادي أن تلتهمهم إحداهما. وجدت اليابان أن هذا المشهد الإستراتيجي غير مقبول وعرضت على الروس صفقة بسيطة، تسيطر روسيا بمقتضاها على منشوريا وتسيطر اليابان على كوريا. لكن روسيا رفضت، ولذلك تحركت اليابان لتصحيح الوضع بالدخول في حرب على روسيا في أوائل فبراير ١٩٠٤[١٨].

حققت اليابان نصرا مدويا في البحر والبر، وهو ما انعكس في معاهدة السلام التي وقعت في بورتسماوث Portsmouth في نيوهامشاير في الخامس من سبتمبر ١٩٠٥. وانتهى بذلك تأثير روسيا على كوريا، وضمنت اليابان السيطرة على شبه الجزيرة الكورية. كما نقلت روسيا شبه جزيرة لياودونج إلى اليابان، بما في ذلك السيطرة على خط سكك حديد جنوب منشوريا. وسلمت روسيا أيضا النصف الجنوبي من جزيرة سخالين لليابان التي كانت روسيا تسيطر عليها منذ عام ١٨٧٥. وبذلك تمكنت اليابان من إبطال نتيجة التدخل الثلاثي واكتسبت موطئ قدم كبير في القارة الآسيوية.

---

(٤) ثورة الملاكمين أو انتفاضة الملاكمين Boxer rebellion حركة احتجاجية عنيفة عمَّت شمال الصين بين عامي ١٨٩٨ و١٩٠١ بقيادة جمعية القبضات الباسلة والمتناسقة ضد كل الرموز الأوروبية المسيحية في الصين وطالت كل الأجانب، خاصة المبشرين، وحتى الصينيين الذين اعتنقوا المسيحية، فشكلت القوى الغربية جميعها وروسيا واليابان جيشا مشتركا لدعم السلطات الصينية في القضاء على الثورة، نكل بالصينيين "انتقاما من أعداء المسيح" [المترجم].

وسرعان ما تحركت اليابان لتعزيز مكتسباتها، فضمت كوريا في أغسطس ١٩١٠[١٩]. في حين كان على اليابان أن تتقدم بحذر في منشوريا، لأن روسيا كانت لا تزال تمتلك جيشا ضخما في شمال شرق آسيا ومصالح حقيقية في منشوريا. كما أن الولايات المتحدة انزعجت من نمو اليابان، وأرادت أن تحتويها بتقوية روسيا واستخدامها كقوة موازِنة لليابان. وفي مواجهة هذه البيئة الإستراتيجية الجديدة اتفقت اليابان وروسيا في يوليو ١٩٠٧ على تقسيم منشوريا إلى دوائر نفوذ منفصلة. واعترفت اليابان أيضا بمصالح روسيا في منغوليا الخارجية، في مقابل اعتراف روسيا بسيطرة اليابان على كوريا.

واصلت اليابان نهجها الهجومي حين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. دخلت اليابان الحرب في جانب الحلفاء في هذا الشهر، وسرعان ما احتلت جزر المحيط الهادي الخاضعة لسيطرة ألمانيا (جزر مارشال Marshalls وجزر كارولين Carolines وجزر ماريانا Marianas) وكذلك مدينة تسنجتاو Tsingtao الخاضعة للسيطرة الألمانية على شبه جزيرة شاندونج Shandong الصينية. وطلبت الصين التي كانت حينئذ في حالة اضطراب سياسي شديد وفي موقف إستراتيجي خطر من اليابان استعادة السيطرة على تلك المدن. ولم ترفض اليابان الطلب وحسب، بل قدمت للصين في يناير ١٩١٥ "المطالب الواحد والعشرين" المذلة التي طالبت الصين فيها بتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية كبرى لليابان، كان من شأنها أن تحوِّل الصين في النهاية إلى دولة تابعة لليابان مثل كوريا[٢٠]. لكن أجبرت الولايات المتحدة اليابان على التخلي عن مطالبها المتطرفة، ووافقت الصين على مضض على مطالب اليابان المحدودة في مايو ١٩١٥. وقد تأكد من هذه الأحداث أن اليابان عازمة على السيطرة على الصين عاجلا وليس آجلا.

تجلت طموحات السياسة الخارجية اليابانية مجددا في صيف ١٩١٨، حين غزت قواتها شمال منشوريا وروسيا ذاتها في أعقاب الثورة البلشفية (في أكتوبر ١٩١٧)[٢١]. كانت روسيا متورطة في حرب أهلية دامية، وتدخلت اليابان بعد المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. كان هدف القوى الغربية التي كانت لا تزال تحارب ضد جيوش القيصر الألماني على الجبهة الغربية من هذا التدخل أن تجبر روسيا على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك كان يعني عمليا مساعدة القوات المعادية للثورة البلشفية في الفوز في الحرب الأهلية. ورغم أن اليابان أسهمت بسبعين ألف جندي في قوة التدخل، أكثر بكثير من أية قوة عظمى أخرى، فإنها لم تُظهِر اهتماما بحرب البلاشفة، وركزت بدلا من ذلك على ترسيخ سيطرتها على المناطق التي احتلتها: الجزء الشمالي من جزيرة سخالين، وشمال منشوريا، وشرق سيبيريا. كان تدخل اليابان في روسيا صعبا منذ البداية بسبب الطقس القاسي والسكان غير المتقبلين والمساحة الشاسعة للإقليم الذي احتلته. وبعد أن انتصر البلاشفة في الحرب الأهلية، بدأت اليابان بسحب قواتها من روسيا، فانسحبت من سيبيريا في عام ١٩٢٢، ومن شمال سخالين في عام ١٩٢٥.

شعرت الولايات المتحدة بنهاية الحرب العالمية الأولى بأن اليابان كبرت أكثر من اللازم، وشرعت في تصحيح هذا الوضع. فأجبرت اليابان في مؤتمر واشنطن في شتاء ١٩٢١–١٩٢٢ على قبول ثلاث معاهدات ضيعت مكتسبات اليابان في الصين في الحرب العالمية الأولى ووضعت حدودا لأحجام القوات البحرية الأمريكية والبريطانية واليابانية[٢٢]. تضمنت هذه المعاهدات خطابا مسهبا حول الحاجة إلى التعاون في الأزمات المستقبلية وأهمية الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في آسيا. لكن اليابان كانت مستاءة من معاهدات واشنطن منذ البداية، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت عازمة

على توسيع إمبراطوريتها في آسيا، في حين صُمِمت المعاهدات لاحتوائها. ومع ذلك، وقع القادة اليابانيون المعاهدات؛ لأنهم شعروا بأن اليابان لم تكن في وضع يمكّنها من تحدي القوى الغربية التي خرجت لتوها منتصرة من الحرب العالمية الأولى. وبالفعل لم تقم اليابان بما يزعزع الوضع الراهن على مدار العقد الثالث من القرن العشرين الذي كان عقدا يعمه السلام نسبيا في آسيا وكذلك في أوروبا[٢٣].

وعادت اليابان إلى نهجها العدواني في أوائل العقد التالي، وأخذت سياستها الخارجية تزداد عدوانية مع تقدم هذا العقد[٢٤]. وافتعل جيشها في كوانتونج أزمة مع الصين في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣١[٢٥]، أصبحت تعرف باسم "حادثة موكدن" Mukden incident كذريعة للحرب وغزو منشوريا كلها. ربح جيش كوانتونج الحرب سريعا، وساعدت اليابان في مارس ١٩٣٢ في تأسيس دولة مانشوكو Manchukuo "المستقلة" التي كانت في حقيقتها مستعمرة يابانية.

وبعد أن رسخت اليابان سيطرتها على كوريا ومنشوريا في أوائل عام ١٩٣٢، وجهت أنظارها إلى السيطرة على الصين نفسها. كانت اليابان قد بدأت جس نبض الصين والضغط عليها حتى قبل تأسيس دولة مانشوكو[٢٦]. ففي يناير ١٩٣٢ اندلع قتال في شنغهاي بين القوة التاسعة عشرة من الجيش الصيني ووحدات البحرية اليابانية. واضطرت اليابان إلى إرسال قوات برية إلى شنغهاي، واستمرت المعارك التالية لمدة ستة أسابيع تقريبا قبل أن ترتب المملكة المتحدة هدنة في مايو ١٩٣٢. وفي أوائل ١٩٣٣ تحركت القوات اليابانية إلى مقاطعتي جيهول Jehol وخبي Hopei الواقعتين في شمال الصين. وحين سرت الهدنة أخيرا في أواخر شهر مايو ١٩٣٣، ظلت اليابان تسيطر على جيهول، وأُجبر الصينيون على قبول منطقة منزوعة السلاح عبر الجزء الشمالي من خبي.

وإذا كان ما سبق لا يكفي لكشف نوايا اليابان، فقد أصدرت وزارة خارجيتها بيانا مهما في الثامن عشر من أبريل ١٩٣٤ أعلنت فيه أن شرق آسيا دائرة نفوذ اليابان وحذرت القوى العظمى الأخرى من مساعدة الصين في حربها مع اليابان. وهكذا صاغت اليابان نسختها من مبدأ مونرو لشرق آسيا[٢٧]. وأخيرا شنت اليابان هجوما شاملا على الصين في أواخر صيف ١٩٣٧[٢٨]. وفي الوقت الذي غزا فيه هتلر بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كانت اليابان تسيطر على أجزاء كبيرة من شمال الصين، فضلا عن عدد من الجيوب على طول سواحل الصين.

تورطت اليابان أيضا في سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، منها معركتان كبيرتان في شونجكوفونج Chungkuefung (١٩٣٨) ونومونهان Nomonhan (١٩٣٩)[٢٩]، حيث كان قادة جيش كوانتونج الياباني مصممين على التوسع إلى ما بعد منشوريا في منغوليا الخارجية والاتحاد السوفيتي نفسه. وألحق الجيش الأحمر هزيمة قوية بجيش كوانتونج في المعركتين، وسرعان ما فقدت اليابان شهيتها لمزيد من التوسع في الشمال.

ثم وقع حدثان مهمان في أوروبا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية – سقوط فرنسا في ربيع ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي بعد عام– ليفتحا فرصا جديدة للعدوان الياباني في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي[٣٠]. واستغلتها اليابان فعلا، لكن انتهى بها الحال إلى حرب مع الولايات المتحدة استمرت من ديسمبر ١٩٤١ حتى أغسطس ١٩٤٥، وفيها تكبدت اليابان هزيمة ساحقة أخرجتها من مصاف القوى العظمى.

ألمانيا (١٨٦٢–١٩٤٥)

كانت ألمانيا عازمة في الأعوام من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٠ والأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥ على زعزعة توازن القوة الأوروبي وزيادة نصيبها من القوة العسكرية. بدأت ألمانيا أزمات وحروبا كثيرة في تلك الأعوام الخمسة وخمسين، وحاولت مرتين في القرن العشرين أن تسيطر على أوروبا. وبين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠ كانت ألمانيا مهتمة بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تغييره. لكن ألمانيا لم تكن قد أصبحت قوة مشبعة، كما اتضح في النصف الأول من القرن العشرين. وكان السبب وراء سلوكها غير العدواني في أواخر القرن التاسع عشر هو أنها لم تكن قد امتلكت بعد القوة الكافية لتحدي منافسيها.

كان الدافع وراء سلوك السياسة الخارجية العدوانية لألمانيا يكمن بالدرجة الأولى في الحسابات الإستراتيجية. وكان الأمن دائما قضية ملحة لألمانيا بسبب جغرافيتها، حيث تقع في وسط أوروبا بدون موانع دفاعية طبيعية تحميها من الناحيتين الشرقية أو الغربية، ما جعلها عرضة للغزو. ولذلك كان القادة الألمان يبحثون دوما عن فرص لزيادة القوة وتحسين فرص بقاء دولتهم. لا يعني ذلك إنكار وجود عوامل أخرى أثرت على السياسة الخارجية الألمانية. انظر مثلا السلوك الألماني تحت قيادة أشهر قادتها أوتو فون بسمارك وأدولف هتلر. فمع أن بسمارك يعتبر دائما أحد الممارسين الماكرين للواقعية السياسية، فقد كانت تدفعه النزعة القومية وكذلك المخاوف الأمنية حين بدأ الحرب في أعوام ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠–١٨٧١ وربحها[٣١]. وتحديدا فإن الرجل لم يَسْعَ إلى توسيع حدود بروسيا وتأمينها وحسب، بل صمم أيضا على بناء دولة ألمانيا الموحدة.

ليس ثمة شك في أن عدوان هتلر كانت تدفعه بالأساس أيديولوجيا عنصرية متجذرة. لكن حسابات القوة المباشرة كانت، رغم ذلك، أساسية في تفكير هتلر في

السياسة الدولية[٣٢]. ويدور جدل بين الدارسين منذ عام ١٩٤٥ حول مدى الاستمرارية التي تربط النازيين بأسلافهم. لكن في مجال السياسة الخارجية ثمة اتفاق واسع على أن هتلر لم يكن يمثل انقطاعا حادا عن الماضي، بل كان يفكر ويتصرف مثل القادة الألمان الذين سبقوه. ويعبر ديفيد كاليو David Calleo عن تلك الفكرة على النحو التالي: "في السياسة الخارجية تبدو التشابهات جلية بين ألمانيا الإمبراطورية وألمانيا النازية. فهتلر يشترك مع من سبقوه في التحليل الجيوسياسي نفسه القائم على اليقين نفسه حول النزاع بين الأمم والشهوة والمبرر عينهما للهيمنة على أوروبا. وكل ما فعلته الحرب العالمية الأولى هو أنها شحذت صدق ذلك التحليل الجيوسياسي"[٣٣]. وحتى بدون هتلر وأيديولوجيته القاتلة كانت ألمانيا ستصبح بالتأكيد دولة عدوانية بنهاية الثلاثينات[٣٤].

الأهداف والمنافسون

كانت فرنسا وروسيا المنافسين الرئيسين لألمانيا بين عامي ١٨٦٢ و١٩٤٥ رغم الفترات القصيرة من العلاقات الروسية-الألمانية الجيدة. في حين كانت العلاقات الفرنسية-الألمانية سيئة على امتداد تلك الفترة كاملة. وكانت المملكة المتحدة تربطها علاقات جديدة نوعا ما بألمانيا قبل عام ١٩٠٠، لكن العلاقات ساءت في أوائل القرن العشرين، وانتهى الحال بالمملكة المتحدة، كما هي الحال مع فرنسا وروسيا، إلى حرب ألمانيا في الحربين العالميتين. وكانت النمسا-المجر عدو ألمانيا اللدود في الأعوام الأولى من عهد بسمارك، لكنهما تحالفا في عام ١٨٧٩ وظلا كذلك حتى انفصال النمسا والمجر في عام ١٩١٨. وكانت العلاقات بين إيطاليا وألمانيا جيدة عموما من عام ١٨٦٢ حتى عام ١٩٤٥، ولم تحارب إيطاليا ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة فقد قاتلت ألمانيا في الحربين العالميتين، لكن ما عدا ذلك لم يكن هناك تنافس كبير بينهما في تلك العقود الثمانية.

تضم قائمة الأهداف المحددة للعدوان الألماني في الفترة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٤٥ أسماء كثيرة، لأن ألمانيا كانت تتبنى خططا طموحة للتوسع بعد عام ١٩٠٠. فلم تَسْعَ ألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، إلى الهيمنة على أوروبا وحسب، بل أرادت أيضا أن تصبح قوة عالمية. تضمن هذا المخطط الطموح المعروف باسم Weltpolitik (السياسة العالمية)، امتلاك إمبراطورية استعمارية ضخمة في أفريقيا[٣٥]. فيما ظل أهم هدف لألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين هو التوسع في القارة الأوروبية على حساب فرنسا وروسيا، وهو الهدف الذي حاولت تحقيقه في الحربين العالميتين. وكانت لألمانيا أهداف محدودة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٠٠، كما سيرد فيما يلي، لأنها لم تكن قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا.

سجل التوسع الألماني

تولى بسمارك زمام السلطة في بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢. لم تكن دولة ألمانيا الموحدة قد ظهرت إلى الوجود حينذاك. وبدلا من ذلك كانت هناك مجموعة من الكيانات السياسية الناطقة باللغة الألمانية مبعثرة حول وسط أوروبا، يجمعها الاتحاد الألماني بطريقة فضفاضة. وكانت النمسا وبروسيا أقوى عضوين في هذا الاتحاد. وعلى مدار الأعوام التسعة التالية دمر بسمارك الاتحاد وأقام دولة ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من بروسيا التي حلت ألمانيا محلها[٣٦]. أنجز بسمارك تلك المهمة بالدخول في ثلاث حروب والفوز فيها. تحالفت بروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٤ لهزيمة الدنمارك، وبعد ذلك تحالفت مع إيطاليا في عام ١٨٦٦ لهزيمة النمسا. وأخيرا هزمت بروسيا فرنسا في عام ١٨٧٠، وفي أثناء ذلك ضمت المقاطعتين الفرنسيتين الألزاس واللورين إلى الرايخ الألماني الجديد. ولا شك في أن بروسيا كانت تتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠.

أصبح بسمارك مستشار ألمانيا الجديدة في الثامن عشر من يناير ١٨٧١ وظل في هذا المنصب لتسعة عشر عاما، إلى أن أقاله القيصر فيلهلم في العشرين من مارس ١٨٩٠[٣٧]. ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة الأوروبية في هذين العقدين، فإنها لم تخض حربا واحدة وكانت دبلوماسيتها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تعديله. وحتى بعد أن ترك بسمارك منصبه، ظلت السياسة الخارجية الألمانية في المسار نفسه لعقد آخر. وفي أوائل القرن العشرين فقط أصبحت الدبلوماسية الألمانية استفزازية وبدأ قادتها يفكرون بجدية في استخدام القوة لتوسيع حدود ألمانيا.

ما الذي يفسر فجوة الثلاثين عاما من السلوك السلمي من جانب ألمانيا؟ ولماذا أصبح بسمارك الذي كان يميل للهجوم في أعوامه التسعة الأولى في المنصب أميل إلى الدفاع في أعوامه التسعة عشر الأخيرة؟ لم ينتج ذلك بالطبع عن أن بسمارك واتته رؤية مفاجئة وتحوَّل إلى "عبقرية دبلوماسية محبة للسلام"[٣٨]، بل لأن بسمارك وخلفاءه فهموا عن حق أن الجيش الألماني ضم ما يستطيع من الأقاليم بدون إثارة حروب قوى عظمى، كانت ألمانيا ستخسرها بالتأكيد. تتأكد هذه النقطة حين نمعن النظر في جغرافية أوروبا في ذلك الوقت، والرد المحتمل من القوى العظمى الأوروبية الأخرى على العدوان الألماني، ووضعية ألمانيا في توازن القوة.

كانت هناك بضع قوى صغرى على الحدود الغربية لألمانيا، ولم يكن ثمة شيء من تلك القوى على حدودها الشرقية التي كانت تتاخم روسيا والنمسا-المجر (انظر الخريطة ٦-٢). معنى ذلك أنه كان من الصعب على ألمانيا أن تضم أقاليم جديدة بدون غزو أراضي قوة عظمى أخرى، كفرنسا أو روسيا. وقد كان واضحا أيضا للقادة الألمان طوال تلك العقود الثلاثة أنه إذا غزت ألمانيا فرنسا أو روسيا، سينتهي الحال بألمانيا إلى محاربة الاثنتين في حرب على جبهتين، وربما أيضا المملكة المتحدة.

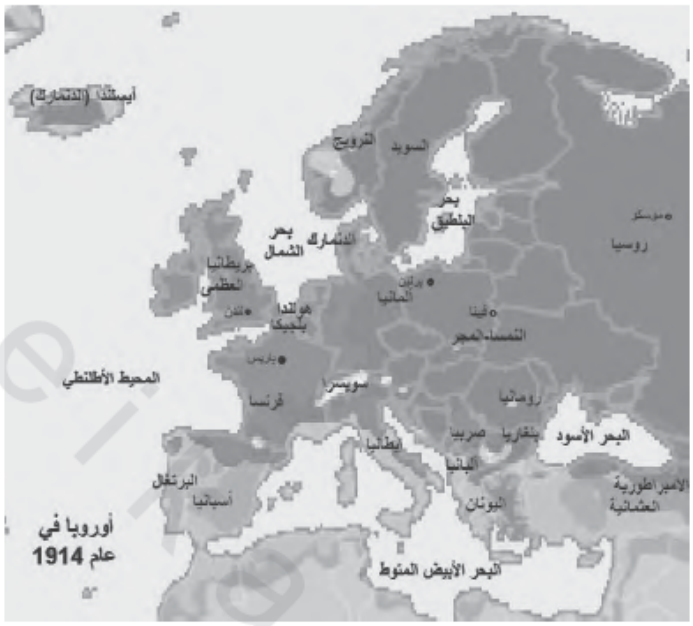

الخريطة (٦-٢)

انظر ما حدث في الأزمتين الفرنسيتين-الألمانيتين الرئيستين في تلك الفترة. ففي أثناء أزمة "الحرب على الأبواب"[٥] في عام ١٨٧٥ أعلنت المملكة المتحدة وروسيا أنهما لن تقفا مكتوفتي الأيدي بينما تجتاح ألمانيا فرنسا كما فعلت في عام ١٨٧٠[٣٩]. وفي أثناء "أزمة بولانجر"[٦] في عام ١٨٨٧ ، كان لدى بسمارك مبرر وجيه للاعتقاد بأن روسيا

(٥) سميت أزمة "الحرب على الأبواب" War in Sight Crisis بهذا الاسم؛ لأن بسمارك حظر تصدير الخيول من ألمانيا، وكان ذلك من علامات الحرب، وأوعز بحملة إعلامية شعارها "هل الحرب على الأبواب؟"، بهدف ردع فرنسا التي كانت تتعافى من هزيمتها في الحرب الفرنسية- البروسية (١٨٧٠- ١٨٧١) وتستعد لخوض حرب انتقامية من ألمانيا [المترجم].

(٦) في أثناء حالة الكساد التي ضربت فرنسا في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر، زادت شعبية الجنرال والسياسي الرجعي جورج إيرنست جان- ماري بولانجر George Boulanger (٢٩ أبريل ١٩٣٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٩١) بين الجنود وقطاع من العامة، ونال تأييد بقايا الأسرة الملكية السابقة، بسبب تعبئته للرأي العام ضد ألمانيا الإمبريالية وإعداد الجيش الفرنسي للثأر منها. حاول بولانجر الانقلاب على النظام الجمهوري الفرنسي لإعادة الملكية، لكن محاولته الانقلابية فشلت وحوكم وانتحر في النهاية [المترجم].

ستساعد فرنسا إذا اندلعت حرب فرنسية-ألمانية[٤٠]. وحين انتهت تلك الأزمة أنجز بسمارك (في الثالث عشر من يونيو ١٨٨٧) معاهدة إعادة الطمأنة الشهيرة بين ألمانيا وروسيا، لكي يؤمن القيصر الروسي ويحبط تحالفا عسكريا بين فرنسا وروسيا. لكن بسمارك، كما يشير جورج كينان، ربما أدرك "مثل أناس كثيرين أنه في حال اندلاع حرب فرنسية-ألمانية سيكون من المستحيل، سواء بالمعاهدة أو بدونها، منع الروس من دخول الحرب ضد الألمان على الفور"[٤١]. وقد تبددت الشكوك كلها حول تلك المسألة بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤، حين شكلت فرنسا وروسيا تحالفا ضد ألمانيا.

ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وبالتالي لم تكن تمتلك القوة الكافية لتكون واثقة من أنها تستطيع أن تهزم فرنسا وروسيا معا، ناهيك عن أن تهزم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا معا. وربما كانت ألمانيا تجد في فرنسا وحدها خصما هائلا قبل عام ١٩٠٠. والدولة المهيمنة الكامنة، كما ورد في الفصل الثاني، تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة بين كل الدول في منطقتها.

كانت ألمانيا تمتلك الجيش الأول في أوروبا، لكنه لم يكن أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر. وكان الجيش الألماني الأكبر بين القوتين القتاليتين في الأعوام القليلة التالية للحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) وعند نهاية القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم ٦-١). ورغم أن جيش فرنسا كان أكبر من جيش ألمانيا في عدد الجنود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل العقد التالي، إلا أن هذه الميزة العددية كانت بلا معنى، لأنها كانت ناتجة عن أن فرنسا، على خلاف ألمانيا، كانت تمتلك مستودعا أكبر كثيرا من القوات الاحتياطية سيئة التدريب التي لا تؤثر كثيرا في نتيجة أية حرب بين البلدين. وعموما كان الجيش الألماني يمتلك ميزة

نوعية واضحة على نظيره الفرنسي، رغم أن الفجوة لم تكن بالاتساع الذي كانت عليه في أثناء الحرب الفرنسية–البروسية[٤٢].

وفيما يتعلق بالثروة كانت ألمانيا تمتلك ميزة كبيرة على فرنسا وروسيا من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٣–٣). لكن المملكة المتحدة كانت أغنى كثيرا من ألمانيا في تلك الفترة نفسها. على سبيل المثال كانت ألمانيا تستحوذ على ٢٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٨٠، في مقابل ١٣٪ لفرنسا، ٣٪ لروسيا. وفي المقابل كانت المملكة المتحدة تمتلك ٥٩٪ من إجمالي الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ١:٣ تقريبا على ألمانيا. وفي عام ١٨٩٠ نما نصيب ألمانيا إلى ٢٥٪، فيما كان نصيب فرنسا وروسيا ١٣٪ و٥٪ على التوالي. في حين كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ٢ : ١ على ألمانيا.

بإيجاز كان من شأن العدوان الألماني في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر أن يؤدي إلى حرب قوى عظمى، كانت ألمانيا غير مهيأة لكسبها. وكان الحال سينتهي بالرايخ الثاني إلى محاربة قوتين عظميين أو ثلاث مرة واحدة، وهو لم يكن يمتلك القوة النسبية الكافية للفوز في حرب من هذا النوع. معنى ذلك أن ألمانيا كانت قوية بما يكفي لأن تدق أجراس الإنذار في المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، حين تلوح في الأفق إشارة ضعيفة حتى على أنها قد تنتقل إلى حالة الهجوم، لكنها مع ذلك لم تكن قوية بما يكفي لمحاربة القوى العظمى الثلاث المنافسة لها مرة واحدة. ولذلك كانت ألمانيا مجبرة على قبول الوضع الراهن بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠.

الجدول رقم (٦–١). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٧٥–١٨٩٥.

	١٨٧٥		١٨٨٠		١٨٨٥		١٨٩٠		١٨٩٥	
	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة	الجيش الدائم	الجيش في حالة التعبئة
النمسا- المجر	٢٧٨٤٧٠	٨٣٨٧٠٠	٢٣٩٦١٥	٧٧١٥٥٦	٢٨٤٤٩٥	١٠٧١٠٣٤	٣٣٦٧١٧	١٨١٨٤١٣	٣٥٤٢٥٢	١٨٧٢١٧٨
المملكة المتحدة	١٩٢٤٧٨	٥٣٩٧٧٦	١٩٤٥١٢	٥٧١٧٦٩	١٨٨٦٥٧	٥٧٧٣٣٤	٢١٠٢١٨	٦١٨٩٦٧	٢٢٢١٥١	٦٦٩٥٥٣
فرنسا	٤٣٠٧٠٣	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٢٦٩٧	٢٠٠٠٠٠٠	٥٢٣٨٣٣	٢٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٢٧٧	٢٥٠٠٠٠٠	٥٩٨٠٢٤	٢٥٠٠٠٠٠
ألمانيا	٤١٩٧٣٨	١٣٠٤٥٤١	٤١٩٠١٤	١٣٠٤٥٤١	٤٤٥٣٩٢	١٥٣٥٤٠٠	٤٩٢٢٤٦	٢٢٣٤٦٣١	٥٨٤٧٣٤	٣٠٠٠٠٠٠
روسيا	٧٦٥٨٧٢	١٢١٣٢٥٩	٨٨٤٣١٩	٢٤٢٧٨٥٣	٧٥٧٢٣٨	١٩١٧٩٠٤	٨١٤٠٠٠	٢٢٢٠٧٩٨	٨٦٨٦٧٢	٢٥٣٢٤٩٦
إيطاليا	٢١٤٦٦٧	٤٦٠٦١٩	٢١٤٦٦٧	٤٦٠٦١٩	٢٥٠٠٠٠	١٢٤٣٥٥٦	٢٦٢٢٤٧	١٢٢١٤٧٨	٢٥٢٨٢٩	١٣٥٦٩٩٩

ملحوظة: يمثل "الجيش في حالة التعبئة" War potential (المشار إليها في "الكتاب السنوي لرجل الدولة" Statesman's Year-Book باسم "حالة الاستعداد للحرب" لدى الجيش) العدد الإجمالي للجنود الذين يكونون في الجيش بعد التعبئة مباشرة، وهو بذلك يشتمل على الجيش العامل إضافة إلى كل قواته الاحتياطية، مهما كان ضعف تدريبها. يجب النظر بحذر إلى هذه الأعداد لأنها تقديرية، وتشتمل على الكثير من جنود الاحتياط المدربين جزئيا وأحيانا غير المدربين على الإطلاق. لم يذكر "الكتاب السنوي لرجل الدولة" حالة الاستعداد للحرب لدى المملكة المتحدة، وقد حصلتُ عليها بجمع القوات الاحتياطية المختلفة والجيوش الشعبية وقوات المتطوعين التي ذكرها الكتاب مع الجيش البريطاني العامل في الداخل البريطاني وفي الإمبراطورية.

المصدر: كل البيانات مأخوذة من The Statesman's Year-Book (London: Macmillan, various years) ما عدا أرقام "الجيش في حالة التعبئة" لفرنسا في عامي ١٨٧٥ و١٨٨٠ وأرقام "الجيش الدائم" لإيطاليا في عام ١٨٨٥ فهي تقديرات المؤلف.

obeikan.com

لكن بحلول عام ١٩٠٣ كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة[٤٣]، حيث استحوذت على نسبة من القوة الصناعية الأوروبية أكبر من أية دولة أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، وكان الجيش الألماني هو الأقوى في العالم. وأصبحت ألمانيا حينذاك تمتلك القدرة على التفكير في الانتقال إلى حالة الهجوم لكسب مزيد من القوة. وليس من المفاجئ– إذن– أنه في ذلك الوقت تقريبا بدأت ألمانيا تفكر بجدية في تعديل توازن القوة الأوروبي وأن تصبح قوة عالمية.

كان التحرك الجدي الأول من جانب ألمانيا لتحدي الوضع الراهن يتمثل في قرارها في مطلع القرن ببناء أسطول هائل يستطيع أن يتحدى سيطرة المملكة المتحدة على محيطات العالم ويسمح لها بتحقيق "السياسة العالمية"[٤٤]. وقد أنتج ذلك سباق تسلح بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا استمر حتى الحرب العالمية الأولى. وبدأت ألمانيا أزمة كبرى مع فرنسا على المغرب في مارس ١٩٠٥، بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا ومنعهم من تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. لكن الأزمة أحدثت نتائج عكسية على ألمانيا، حيث شكلت الدول الثلاث الحلف الثلاثي. ومع أن قادة ألمانيا لم يكونوا هم من أشعلوا ما يسمى الأزمة البوسنية في أكتوبر ١٩٠٨، فإنهم تدخلوا لمصلحة النمسا-المجر ودفعوا الأزمة إلى شفا الحرب قبل أن تتراجع روسيا وتقبل هزيمة مذلة في مارس ١٩٠٩. وبدأت ألمانيا أزمة ثانية حول المغرب في يوليو ١٩١١، أيضا بهدف عزل فرنسا وإذلالها. لكنها لم تنجح هنا أيضا، حيث أُجبرت ألمانيا على التراجع واشتد الحلف الثلاثي ترابطا. والأهم من كل ذلك أن قادة ألمانيا كانوا المسئولين بالدرجة الأولى عن اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤. وكان هدفهم منها هو أن تهزم ألمانيا القوى العظمى المنافسة هزيمة حاسمة وتعيد رسم خريطة أوروبا لضمان الهيمنة الألمانية في المستقبل المنظور[٤٥].

أدخلت معاهدة فرساي (١٩١٩) ألمانيا في فترة فايمار[٧] (١٩١٩-١٩٣٣)[٤٦]، وفيها لم يُسمَح لألمانيا بأن تمتلك قوات جوية وألا يتجاوز عدد جيشها مائة ألف جندي. وأُلغي التجنيد وحُلت هيئة الأركان العامة الألمانية الشهيرة. وقد بلغ الضعف بالجيش الألماني مداه في العقد التالي للحرب لدرجة أن القادة الألمان كانوا يخافون من تعرض بلادهم للغزو من جانب الجيش البولندي الذي هاجم الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ وهزم الجيش الأحمر[٤٧]. ورغم أن ألمانيا لم تكن في وضع يمكّنها من ضم أقاليم بالقوة، فإن قادتها في فترة فايمار جميعهم كانوا ملتزمين بزعزعة الوضع الراهن واستعادة الأقاليم في بلجيكا وبولندا التي أخذت من ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى[٤٨]. وكانوا مصممين أيضا على استعادة القوة العسكرية الألمانية[٤٩]. يفسر هذا النزوع التعديلي بين النخبة الحاكمة في فترة فايمار، ولو جزئيا على الأقل، السبب وراء الضعف الذي جوبهت به سياسات هتلر العسكرية والخارجية بعد أن وصل إلى السلطة في عام ١٩٣٣.

كان رجل الدولة البارز في ألمانيا في فترة فايمار هو غوستاف ستريسمان Gustav Stresemann الذي عمل وزيرا للخارجية من عام ١٩٢٤ حتى وفاته في عام ١٩٢٩. وكانت آراؤه في السياسة الخارجية وديعة، على الأقل مقارنة بآراء كثير من منافسيه السياسيين الذين كانوا يتبرمون من أنه لم يكن عدوانيا بما يكفي لدفع أجندة ألمانيا التعديلية قدما. وقع ستريسمان كلا من معاهدة لوكارنو Locarno Pact (في الأول من ديسمبر ١٩٢٥) ومعاهدة كيلوج-برايند Kellogg-Briand Pact (في السابع والعشرين

(٧) فترة فايمار أو جمهورية فايمار أو ألمانيا فايمار Weimar Germany هو الاسم الذي أطلقه المؤرخون على الجمهورية البرلمانية الديمقراطية الليبرالية التي تأسست في ألمانيا في عام ١٩١٩ لتحل محل نظام الحكم الإمبراطوري الذي ساد ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد استمدت اسمها من مدينة فيمار التي عقدت فيها الجمعية التأسيسية [المترجم].

من أغسطس ١٩٢٨)، وكانتا محاولتين لتعزيز التعاون الدولي واستبعاد الحرب كأداة لإدارة الدولة. كما أدخل ألمانيا في عصبة الأمم (في الثامن من سبتمبر ١٩٢٦)، ولم يتحدث حول استخدام القوة لزعزعة توازن القوة. ورغم ذلك يسود إجماع واسع بين الدارسين على أن ستريسمان لم يكن مثاليا، بل كان أحد "الأنصار المتحمسين لمبدأ يقول إن سياسة القوة Machtpolitik هي العامل الحاسم الوحيد في العلاقات الدولية، وأن قوة الأمة الكامنة هي وحدها التي تحدد مكانتها في العالم"[٥٠]. كما كان ملتزما بشدة بتوسيع حدود ألمانيا. وقد وقع معاهدات عدم اعتداء مع المملكة المتحدة وفرنسا واستخدم لغة لينة معهما، لأنه كان يعتقد أن الدبلوماسية الذكية هي الطريق الوحيد الذي يمكّن ألمانيا الضعيفة عسكريا من استعادة بعض أراضيها المفقودة. ولو كانت ألمانيا في عهده تمتلك جيشا هائلا، لاستخدمه بالتأكيد، أو هدد باستخدامه، لضم أقاليم إلى ألمانيا.

لا حاجة بنا لأن نتحدث باستفاضة عن ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥) لأنها معروفة عالميا بأنها إحدى أكثر الدول عدوانية في التاريخ العالمي[٥١]. حين وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣، كانت ألمانيا لا تزال ضعيفة عسكريا. فشرع على الفور في تصحيح تلك الوضعية وبناء جيش قوي (الفيرماخت) يمكن استخدامه لأغراض عدوانية[٥٢]. وبحلول عام ١٩٣٨ شعر هتلر بأن الوقت قد حان للبدء في توسيع حدود ألمانيا. فضم النمسا وسودتنلاند التشيكوسلوفاكية في عام ١٩٣٨ بدون إطلاق طلقة واحدة، والشيء نفسه حدث مع بقية تشيكوسلوفاكيا ومدينة ميمل Memel الليتوانية في مارس ١٩٣٩. وفي وقت لاحق من ذلك العام غزا الفيرماخت بولندا ثم الدنمارك والنرويج في أبريل ١٩٤٠، وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفرنسا في مايو ١٩٤٠، ويوغسلافيا واليونان في أبريل ١٩٤١، والاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

الاتحاد السوفيتي (١٩١٧–١٩٧١)

يحفل تاريخ روسيا بالسلوك التوسعي قبل وصول البلاشفة إلى السلطة في أكتوبر ١٩١٧. بل إن "الإمبراطورية الروسية كما ظهرت في عام ١٩١٧ كانت نتاجا لأربعة قرون تقريبا من التوسع المتواصل"[٥٣]. وتوجد أدلة كثيرة على أن فلاديمير لينين وجوزيف ستالين وخلفاءهما حاولوا أن يسيروا على نهج القياصرة ويوسعوا الحدود السوفيتية أكثر فأكثر. لكن فرص التوسع كانت محدودة في تاريخ الاتحاد السوفيتي الذي يغطي خمسة وسبعين عاما. فكانت الدولة بين عامي ١٩١٧ و١٩٣٣ أضعف من أن تهاجم القوى الكبرى المنافسة. وبعد عام ١٩٣٣ كان يكفيها فقط أن تحاول احتواء التهديدات الخطرة على حدودها، متمثلة في اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وألمانيا النازية في أوروبا. وفي أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها مصممين على كبح التوسع السوفيتي في بقاع الكرة الأرضية كافة. ومع ذلك أتيحت للسوفييت فرص للتوسع، واستغلوها جميعا تقريبا.

كان الخوف يهيمن على حكام روسيا من أن بلادهم عرضة للغزو وأن الطريقة المثلى للتعامل مع تلك المشكلة هي توسيع حدود روسيا. ليس غريبا -إذن- أن يسترشد التفكير الروسي في السياسة الخارجية قبل الثورة البلشفية وبعدها بالمنطق الواقعي بالدرجة الأولى. وفي ذلك كتب وليام فولر William Fuller في معرض وصفه "لخطاب رجال الدولة في روسيا" بين عامي ١٦٠٠ و١٩١٤ "أنهم عموما استخدموا اللغة الواقعية في الإستراتيجية والتحليل. فكانوا يزنون التأثير الدولي لما يفترض أن يفعلوه، ويفكرون في نقاط القوة والضعف لدى أعدائهم المتوقعين، ويبررون سياساتهم من حيث الفوائد المتوقعة منها على القوة والأمن الروسيين، لدرجة أن المرء يصعقه الانتشار الواسع لهذه الطريقة في التفكير"[٥٤].

وحين وصل البلاشفة إلى السلطة في ١٩١٧ ، كان من الواضح أنهم يعتقدون أن السياسة الدولية ستجتاز سريعا تحولا جذريا وأن منطق توازن القوة سيُلقى في مقبرة التاريخ. وكانوا يعتقدون تحديدا أنه بقليل من المساعدة من الاتحاد السوفيتي ستنتشر الثورات الشيوعية عبر أوروبا وبقية العالم وتخلق دولا متشابهة في التفكير تعيش في سلام قبل أن تذبل جميعها أخيرا. ومن هنا جاءت مزحة ليون تروتسكي الشهيرة في نوفمبر ١٩١٧ حين عُيِّن مفوضا للشئون الخارجية : "سأصدر بعض الإعلانات الثورية للشعوب وبعد ذلك أغلق الدكان". وعلى الطريق نفسه تعجب لينين في أكتوبر ١٩١٧ : "ماذا، هل ستكون لنا شئون خارجية؟"[٥٥].

لكن الثورة العالمية لم تحدث، وسرعان ما أصبح لينين "سياسيا واقعيا" من الطراز الأول[٥٦]. بل ويدفع ريتشارد ديبو Richard Debo بأن لينين تخلى عن فكرة نشر الشيوعية بسرعة تشكّك في أنه تبناها يوما بجدية[٥٧]. أما ستالين الذي أدار السياسة الخارجية السوفيتية لثلاثين عاما تقريبا بعد رحيل لينين، فكان يسترشد بالدرجة الأولى هو الآخر بالمنطق البارد للواقعية، كما تجلى في استعداده للتعاون مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١[٥٨]. ولم تكن الأيديولوجيا تهم كثيرا خلفاء ستالين، ليس لأنهم أيضا تأثروا بشدة بضرورات الحياة في نظام فوضوي وحسب، بل أيضا لأن "ستالين اقتلع الإيمان العميق بالعالمية الأيديولوجية للماركسية-اللينينية وقتل أنصارها الحقيقيين، واختزل الأصوات الأيديولوجية في الحزب إلى أبواق دعائية في مخططاته العالمية"[٥٩].

بإيجاز، كان سلوك السياسة الخارجية السوفيتية بمرور الوقت يسترشد أكثر فأكثر بحسابات القوة النسبية، وليس بالأيديولوجيا الشيوعية. ويشير بارينجتون مور Barrington Moore إلى أن "الحكام الشيوعيين لروسيا كانوا في المجال الدولي يعتمدون

بدرجة كبيرة على أساليب ترجع إلى بسمارك ومكيافيللي وحتى أرسطو أكثر منها لكارل ماركس أو لينين. وقد عُرِف هذا النمط من السياسة الدولية على نطاق واسع بنظام التوازن غير المستقر المتضمن في مفهوم توازن القوة"[٦٠].

على أن ذلك لا يعني أن الأيديولوجيا الشيوعية لم تؤثر مطلقا في سلوك السياسة الخارجية السوفيتية[٦١]. فقد أبدى القادة السوفييت شيئا من الاهتمام بالترويج للثورة العالمية في العقد الثالث من القرن العشرين ورفعوا الأيديولوجيا أيضا في تعاملاتهم مع العالم الثالث في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه لا يوجد تعارض كبير بين ما تمليه الواقعية والأيديولوجيا الماركسية. فالاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، تصادم مع الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ لأسباب أيديولوجية وأسباب تتعلق بتوازن القوة. وفي كل مرة كان الاتحاد السوفيتي يتصرف فيها بطريقة عدوانية لأسباب تتعلق بالأمن، كان يمكن تبرير ذلك كترويج لنشر الشيوعية. لكن حين كان يحدث تعارض بين المقاربتين، كانت الغلبة دائما للواقعية. فالدول تفعل كل ما يلزم من أجل بقائها، والاتحاد السوفيتي لم يكن استثناء لتلك القاعدة.

الأهداف والمنافسون

كان الاتحاد السوفيتي يهتم بالدرجة الأولى بالسيطرة على أقاليم في أوروبا وشمال شرق آسيا والهيمنة على الدول الأخرى الواقعة في هاتين المنطقتين التي يقع الاتحاد السوفيتي فيهما. حتى عام ١٩٤٥ كان منافسوه الرئيسون في هاتين المنطقتين هي القوى العظمى الإقليمية، وبعدها كان خصمه الرئيس في أوروبا وشمال شرق آسيا هي الولايات المتحدة التي تنافس معها في بقاع الكرة الأرضية جميعها.

كانت ألمانيا المنافس الأوروبي الرئيس للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٥، رغم أنهما كانا حليفين من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٣ ومن عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١. وكانت علاقات المملكة المتحدة وفرنسا باردة وعدائية أحيانا مع موسكو

منذ الثورة البلشفية حتى الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية، حين تحالفت المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا لمحاربة النازيين. وفي أثناء الحرب الباردة اصطف الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الأوروبيون الشرقيون ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الغربيين، وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية السوفيتية على مدى تاريخ الاتحاد هو الهيمنة على أوروبا الشرقية. وكان القادة السوفييت يرغبون بالتأكيد في الهيمنة على أوروبا الغربية أيضا وأن يصبحوا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا، لكن ذلك لم يكن ممكنا، حتى بعد أن دمر الجيش الأحمر الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية، لأن منظمة حلف شمال الأطلنطي كانت تعترض طريقه بحزم.

وفي شمال شرق آسيا كانت اليابان العدو اللدود للاتحاد السوفيتي من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٥. وكان الاتحاد السوفيتي، مثل روسيا القيصرية من قبله، يسعى إلى السيطرة على كوريا ومنشوريا وجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين، وهي جميعها كانت خاضعة لسيطرة اليابان في تلك الفترة. وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، أصبحت الولايات المتحدة عدو موسكو الأساسي في شمال شرق آسيا، وأصبحت الصين حليفا مهما للسوفييت بعد انتصار ماو تسي تونج على القوميين في عام ١٩٤٩. لكن حدث تباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي في أواخر الخمسينات، دفع الصين إلى التحالف مع الولايات المتحدة واليابان ضد الاتحاد السوفيتي في أوائل السبعينات. وسيطر الاتحاد السوفيتي على جزر كوريل وكل جزيرة سخالين في عام ١٩٤٥، وخضعت منشوريا لسيطرة تامة من الصين بعد عام ١٩٤٩، وباتت كوريا ساحة الحرب الكبرى بالمنطقة على مدار الحرب الباردة.

كان القادة السوفييت مهتمين أيضا بالتوسع في منطقة الخليج العربي، خاصة في إيران الغنية بالنفط التي كانت تشترك في الحدود مع الاتحاد السوفيتي. وأخيرا، كان

صناع السياسة السوفييت عازمين في أثناء الحرب الباردة على اتخاذ حلفاء في كل مناطق العالم الثالث، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه قارة جنوب آسيا ومد نفوذهم إليها. لكن موسكو لم تكن تميل إلى غزو الأراضي في تلك المناطق الأقل تقدما أو السيطرة عليها، بل كانت تبحث عن دول تابعة تستفيد منها في تنافسها العالمي مع الولايات المتحدة.

سجل التوسع السوفيتي

دخل الاتحاد السوفيتي معركة مستميتة من أجل البقاء في الأعوام الثلاثة الأولى من وجوده (١٩١٧-١٩٢٠)[٦٢]. فبعد الثورة البلشفية مباشرة سحب لينين الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، لكنه اضطر في أثناء ذلك لتقديم تنازلات إقليمية ضخمة لألمانيا في معاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk (في الخامس عشر من مارس ١٩١٨)[٦٣]. بعدها بقليل أرسل الحلفاء الغربيون الذين واصلوا الحرب ضد ألمانيا على الجبهة الغربية قوات برية إلى الاتحاد السوفيتي[٦٤]، بهدف إجبار الاتحاد السوفيتي على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك لم يحدث، في الأساس لأن الجيش الألماني كان قد هُزِم على ساحة المعركة في أواخر صيف وأوائل خريف ١٩١٨، وانتهت الحرب العالمية الأولى في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨.

كانت هزيمة ألمانيا خبرا سارا للقادة السوفييت، لأنها كانت تعني موت معاهدة بريست-ليتوفسك التي انتزعت من الاتحاد السوفيتي كثيرا من أقاليمه. لكن مشكلات موسكو لم تنته على أية حال. فقد اندلعت حرب أهلية دامية بين البلاشفة والجماعات المنافسة المختلفة في الأشهر الأولى من عام ١٩١٨. ومما زاد الأمور سوءا أن الحلفاء الغربيين دعموا القوات المعادية للبلاشفة المعروفة باسم "البيض" في معركتهم ضد "الحمر" البلشفيين، وأبقوا قوات التدخل التابعة لهم في الاتحاد السوفيتي حتى صيف ١٩٢٠. ورغم أن البلاشفة كانوا أحيانا على وشك خسارة الحرب الأهلية، فقد تحول

توازن القوة بشكل حاسم ضد البيض في أوائل ١٩٢٠ ، وكانت هزيمتهم النهائية مسألة وقت. لكن قبل أن يحدث ذلك ، استغلت دولة بولندا المكونة حديثا الضعف السوفيتي وغزت أوكرانيا في أبريل ١٩٢٠. كانت بولندا تريد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتفصل بيلاروسيا وأوكرانيا كدولتين مستقلتين ، على أمل أن تنضم هاتان الدولتان الجديدتان إلى اتحاد من دول أوروبا الشرقية المستقلة تهيمن عليه بولندا.

أحرز الجيش البولندي انتصارات كبرى في أول القتال واستولى على كييف في مايو ١٩٢٠. لكن في أواخر ذلك الصيف غيَّر الجيش الأحمر المد ، لدرجة أنه بنهاية يوليو وصلت القوات السوفيتية الحدود السوفيتية–البولندية. وهكذا أتيحت للسوفييت على نحو غير متوقع حينذاك الفرصة لغزو بولندا وضمها ، ربما بمساعدة ألمانيا (القوة العظمى الأخرى غير الراضية عن وجود بولندا) ، وإعادة رسم خريطة أوروبا الشرقية. فاغتنم لينين الفرصة سريعا وأرسل الجيش الأحمر إلى وارسو ،[٦٥] لكن الجيش البولندي بمساعدة من فرنسا دحر القوات السوفيتية الغازية وأخرجها من بولندا. وكان الإرهاق قد نال من الطرفين ، ولذلك وقعا هدنة في أكتوبر ١٩٢٠ ومعاهدة سلام رسمية في مارس ١٩٢١. وعند هذه النقطة انتهت الحرب الأهلية فعليا وسحب الحلفاء الغربيون قواتهم من الأراضي السوفيتية[٦٦].

لم يكن القادة السوفييت في وضع يمكِّنهم من متابعة سياسة خارجية توسعية في العقد الثالث أو أوائل العقد الرابع من القرن العشرين ، وذلك بالدرجة الأولى ؛ لأنهم كانوا مضطرين للتركيز على دعم حكمهم في الداخل وإعادة بناء اقتصادهم الذي دمرته أعوام الحرب[٦٧]. فكان الاتحاد السوفيتي ، على سبيل المثال ، يسيطر على ٢٪ فقط من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩٢٠ (راجع الجدول رقم ٣–٣). لكن موسكو أبدت بعض الاهتمام بالشئون الخارجية ، حيث احتفظت تحديدا بعلاقات

وثيقة مع ألمانيا منذ أبريل ١٩٢٢ ، حين وقعت معاهدة رابالدو Treaty of Rapallo ، إلى أن وصل هتلر إلى السلطة في أوائل عام ١٩٣٣[٦٨]. فرغم أن الدولتين كانتا حريصتين جدا على تعديل الوضع الإقليمي الراهن ، إلا أن أحدا منهما لم يكن يمتلك قدرة عسكرية هجومية جدية. كما حاول القادة السوفييت في العقد الثالث من القرن العشرين أن ينشروا الشيوعية حول العالم. لكنهم كانوا دائما حريصين على ألا يثيروا القوى العظمى الأخرى للتحرك ضد الاتحاد السوفيتي وتهديد بقائه. وفشلت كل جهود تصدير الثورة ، سواء في آسيا أو في أوروبا.

ولعل المبادرة السوفيتية الأهم في العشرينات كانت قرار ستالين بتحديث الاقتصاد السوفيتي من خلال التصنيع الإجباري والزراعة التعاونية عديمة الرحمة. كانت المخاوف الأمنية هي التي دفعت ستالين إلى ذلك في الأساس ، ورأى تحديدا أن الاقتصاد السوفيتي إذا ظل متخلفا عن اقتصادات دول العالم الصناعية الأخرى ، فإن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يُدمَر في أي حرب قوى عظمى مستقبلية. قال ستالين في عام ١٩٣١ : "إننا متخلفون عن الدول المتقدمة من خمسين إلى مائة عام ، ولا بد أن نقطع تلك الفترة في عشرة أعوام. فإما أن نفعل ذلك ، أو سيسحقوننا"[٦٩]. ونجحت سلسلة من الخطط الخمسية بدأت في أكتوبر ١٩٢٨ في تحويل الاتحاد السوفيتي من قوة عظمى معدمة في العشرينات إلى أقوى دولة في أوروبا بنهاية الحرب العالمية الثانية.

كان العقد الرابع من القرن العشرين يحمل خطرا كبيرا للاتحاد السوفيتي ، حيث واجه تهديدات قاتلة من ألمانيا النازية في أوروبا واليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا. ورغم أن الجيش الأحمر دخل في صراع حياة أو موت مع الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية ، وليس مع الجيش الياباني ، فقد كانت اليابان تشكل تهديدا أخطر للاتحاد السوفيتي على مدار العقد الرابع من القرن العشرين[٧٠]. فدخلت القوات

السوفيتية واليابانية في سلسلة من الصدامات الحدودية في أواخر هذا العقد، بلغت ذروتها بحرب قصيرة في نومونهان في صيف ١٩٣٩. ولم تكن موسكو في وضع يمكّنها من الهجوم في آسيا في ذلك العقد، لكنها ركزت بدلا من ذلك على احتواء التوسع الياباني. ومن أجل ذلك الغرض احتفظ السوفييت بوجود عسكري قوي في المنطقة وقدموا مساعدات كبيرة للصين بعد اندلاع الحرب الصينية-اليابانية في صيف ١٩٣٧، بهدف توريط اليابان في حرب استنزاف مع الصين.

كانت إستراتيجية الاتحاد السوفيتي الرئيسة للتعامل مع ألمانيا النازية تتضمن بعدا هجوميا واضحا[٧١]. ومن الواضح أن ستالين فهم بعد وصول هتلر إلى السلطة مباشرة أن الرايخ الثالث يحتمل أن يبدأ حرب قوى عظمى في أوروبا وأنه لا مجال لإعادة تكوين الحلف الثلاثي (المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا) لردع ألمانيا النازية أو قتالها إذا اندلعت الحرب. لذلك اتبع ستالين إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. وتحديدا ذهب بعيدا في تطوير علاقات صداقة مع هتلر، بحيث يبدأ القائد النازي بضرب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتمنى ستالين أن تكون الحرب التالية طويلة ومكلفة للجانبين كليهما، مثل الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، بما يسمح للاتحاد السوفيتي باكتساب القوة والأراضي على حساب المملكة المتحدة وفرنسا، وخاصة ألمانيا.

ونجح ستالين أخيرا في تمرير المسئولية للمملكة المتحدة وفرنسا في صيف ١٩٣٩ بتوقيع اتفاقية مولوتوف-ريبنتروب التي اتفق فيها هتلر وستالين على مهاجمة بولندا وتقسيمها بينهما، ووافق هتلر على إطلاق يد الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفنلندا. كان معنى هذا الاتفاق أن الفيرماخت سيحارب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتحرك السوفييت سريعا لتنفيذ

الاتفاقية. وبعد غزو النصف الشرقي من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، أجبر ستالين دول البلطيق في أكتوبر على السماح بوضع قوات سوفيتية على أراضيهم. وبعد أقل من عام، في يونيو ١٩٤٠، ضم الاتحاد السوفيتي تلك الدول الثلاث الصغيرة. وطلب ستالين تنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩، لكن الفنلنديين رفضوا الصفقة. فأرسل ستالين الجيش الأحمر إلى فنلندا في نوفمبر ١٩٣٩ وأخذ الأراضي التي أرادها بالقوة[٧٢]. كما تمكن من إقناع هتلر في يونيو ١٩٤٠ بالسماح للاتحاد السوفيتي بضم بيسارابيا Bessarabia وبوكوفينا الشمالية Northern Bukovina اللتين كانتا جزءا من رومانيا. معنى ذلك بإيجاز أن الاتحاد السوفيتي حقق مكاسب إقليمية كبيرة في أوروبا الشرقية بين صيف ١٩٣٩ وصيف ١٩٤٠.

بيد أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في ربيع ١٩٤٠، حين اجتاح الفيرماخت فرنسا في ستة أسابيع وطرد الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك Dunkirk. كانت ألمانيا النازية في ذلك الوقت أقوى كثيرا من أي وقت مضى وكانت تستطيع أن تغزو الاتحاد السوفيتي دون قلق على جناحها الغربي. وفي ذلك كتب نيكيتا خروشوف وهو يتذكر رد فعل ستالين ومساعديه على أخبار الكارثة على الجبهة الغربية: "انهارت أعصاب ستالين حين علم بسقوط فرنسا.... معنى ذلك أن التهديد الأكبر والأخطر على مر التاريخ كان بانتظار الاتحاد السوفيتي. شعرنا كما لو أننا جميعا كنا نواجه التهديد بأنفسنا"[٧٣]. وحدث الهجوم الألماني بعد عام في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١.

تكبد الاتحاد السوفيتي خسائر هائلة في الأعوام الأولى للحرب العالمية الثانية، لكنه تمكن في النهاية من قلب المد على الرايخ الثالث، وبدأ في شن هجمات كبرى في اتجاه الغرب نحو برلين في أوائل ١٩٤٣. غير أن الجيش الأحمر لم يكن معنيا بهزيمة

الفيرماخت واسترداد الأقاليم السوفيتية المفقودة وحسب، بل كان ستالين مصمما أيضا على غزو المناطق من أوروبا الشرقية التي سيهيمن عليها السوفييت بعد هزيمة ألمانيا[٧٤]. وكان على الجيش الأحمر أن يغزو بولندا ودول البلطيق لكي يهزم الجيش الألماني، لكن السوفييت شنوا أيضا عمليات عسكرية كبرى للاستيلاء على بلغاريا والمجر ورومانيا، رغم أن تلك الهجمات لم تكن ضرورية لهزيمة ألمانيا، وربما حتى أخرت النصر النهائي.

كما تجلت شهية الاتحاد السوفيتي للقوة والنفوذ في شمال شرق آسيا في الحرب العالمية الثانية. وتمكن ستالين من استعادة أراض أكثر من تلك التي كانت روسيا تسيطر عليها في الشرق الأقصى قبل هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥. ونجح السوفييت في النأي بأنفسهم عن الحرب الدائرة في المحيط الهادي حتى الأيام الأخيرة من النزاع، حين هاجم الجيش الأحمر جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في التاسع من أغسطس ١٩٤٥. جاء هذا الهجوم السوفيتي في الأساس كرد فعل لضغط طال أمده من جانب الولايات المتحدة للانضمام إلى الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا. لكن ستالين طلب ثمنا للمشاركة السوفيتية، واستجاب وينستون تشرشل وفرانكلين روزفلت بعقد صفقة سرية معه في يالطا Yalta في فبراير ١٩٤٥[٧٥]. فلكي ينضم السوفييت للمعركة ضد اليابان، وعدهم الحلفاء بجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين. وفي منشوريا أعطوهم إيجارا لميناء آرثر كقاعدة بحرية واعترافا بما للاتحاد السوفيتي من "مصالح بارزة" في ميناء دارين Dairen التجاري وخطي السكك الحديدية الرئيسين في المنطقة.

بيد أنه لم يتم التوصل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى قرار حاسم حول مستقبل كوريا، رغم أن الجيش الأحمر احتل الجزء الشمالي من البلاد في الأيام الأخيرة من

النزاع[٧٦]. وفي ديسمبر ١٩٤٥ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إدارة كوريا معا كبلد تحت الوصاية. لكن تلك الخطة تبددت سريعا، وبدأ ستالين في فبراير ١٩٤٦ في بناء دولة تابعة في كوريا الشمالية، وفعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه في كوريا الجنوبية.

ومع دمار ألمانيا واليابان، خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية دولة مهيمنة كامنة في أوروبا وشمال شرق آسيا. ولو تمكن السوفييت، لما ترددوا بالتأكيد عن التحرك للهيمنة على المنطقتين. فلو كانت هناك دولة على الإطلاق توفرت لها أسباب وجيهة للسيطرة على أوروبا، فإنها الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٥. فقد غزتها ألمانيا مرتين خلال ثلاثين عاما، وفي كل مرة فرض الألمان على الضحية ثمنا باهظا من الدماء. ولذلك فما كان لقائد سوفيتي مسئول أن يفوِّت فرصة لكي يصبح الاتحاد السوفيتي الدولة المهيمنة في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لكن الهيمنة لم تكن ممكنة لسببين. أولا، كان على ستالين بسبب الدمار الهائل الذي ألحقه الرايخ الثالث بالمجتمع السوفيتي أن يركز على إعادة البناء والتعافي بعد عام ١٩٤٥ وألا يدخل حربا أخرى. ولذلك خفض حجم الجيش السوفيتي من ١٢,٥ مليون جندي في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٢,٨٧ مليون في عام ١٩٤٨[٧٧]. ثانيا، كانت الولايات المتحدة دولة غنية جدا لا تنوي السماح للاتحاد السوفيتي بالهيمنة على أوروبا أو شمال شرق آسيا[٧٨].

فسعى ستالين، بالنظر إلى تلك القيود، إلى مد النفوذ السوفيتي قدر الإمكان بدون إثارة حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها[٧٩]. وتتوفر أدلة على أنه سعى لأن يتجنب إشعال تنافس أمني حاد مع الولايات المتحدة، رغم أنه لم يوفق في ذلك

المسعى. كان ستالين بإيجاز توسعيا حذرا في أوائل الحرب الباردة، وكانت أهدافه الأربعة الرئيسة هي إيران وتركيا وأوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية.

احتل السوفييت شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، فيما احتل البريطانيون والأمريكيون جنوبها[٨٠]. واتفقت القوى العظمى الثلاث حينذاك على الجلاء عن إيران خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب على اليابان. فسحبت الولايات المتحدة قواتها في الأول من يناير ١٩٤٦، وخطط البريطانيون لسحب قواتهم في الثاني من مارس ١٩٤٦. فيما لم تُبْدِ موسكو أي تحرك للجلاء عن إيران. كما دعمت الحركات الانفصالية بين السكان الأذريين والأكراد في شمال إيران، وكذلك قدمت الدعم لحزب توده Tudeh الشيوعي الإيراني. لكن تحت ضغط المملكة المتحدة والولايات المتحدة، اضطر ستالين لإجلاء قواته عن إيران في ربيع ١٩٤٦.

وفيما يتعلق بتركيا التي ظلت على الحياد في الحرب العالمية الثانية حتى مارس ١٩٤٥، طالب ستالين في يونيو ١٩٤٥ باستعادة مقاطعتي أرداهان Ardahan وكارس Kars التركيتين اللتين كانتا جزءا من روسيا من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٨[٨١]. وطالب أيضا بإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي التركية لكي يتمكن السوفييت من السيطرة على الدردنيل والمضايق التركية التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط. وبغرض دعم هذه المطالب، حشد ستالين قوات سوفيتية على الحدود التركية. لكنه لم ينل هذه المطالب، لأن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع التوسع السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كان المجال الرئيس للتوسع السوفيتي في أوائل الحرب الباردة هو أوروبا الشرقية التي كانت كلها تقريبا قد أدمجت رسميا في الاتحاد السوفيتي، لأن الجيش الأحمر كان قد غزا معظم المنطقة في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. فيما أدمجت استونيا

ولاتفيا وليتوانيا في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، فضلا عن الثلث الشرقي من بولندا وجزء من شرق بروسيا وبيسارابيا وبوكوفينا الشمالية ومقاطعة روتينيا الكارباثية Subcarpathian Ruthenia في شرق تشيكوسلوفاكيا وثلاث مناطق على حدود فنلندا الشرقية (انظر الخريطة ٦-٣). في حين تحولت بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا بعد الحرب مباشرة إلى دول تابعة للاتحاد السوفيتي. وعانت تشيكوسلوفاكيا المصير عينه في فبراير ١٩٤٨ ، وبعدها بعام أقام السوفييت دولة تابعة أخرى في ألمانيا الشرقية.

كانت فنلندا ويوغسلافيا الدولتين الوحيدتين في أوروبا الشرقية اللتين أفلتتا من الهيمنة السوفيتية الكاملة. نتج حظهما السعيد بالدرجة الأولى عن عاملين. أولا، اتضح بجلاء في الحرب العالمية الثانية أنه سيكون من الصعب والمكلف للجيش السوفيتي أن يغزو الدولتين ويحتلهما لفترة طويلة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول التعافي من الأضرار البالغة التي تكبدها على أيدي النازيين كان قد احتل الكثير من الدول الأخرى في أوروبا الشرقية. ولذلك آثر تفادي العمليات المكلفة في فنلندا ويوغسلافيا. ثانيا، كانت الدولتان ترغبان في الوقوف على الحياد في صراع الشرق والغرب، ما يعني أنهما لم تشكلا تهديدا عسكريا للاتحاد السوفيتي. أما لو أبدت فنلندا أو يوغسلافيا ميلا للتحالف مع منظمة حلف شمال الأطلنطي، فربما احتلها الجيش السوفيتي[٨٢].

حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يكتسب قوة ونفوذا في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة، رغم أن تلك المنطقة لم تحظَ بالاهتمام الذي حظيت به أوروبا[٨٣]. ورغم بعض الشك بين ستالين وماو، قدم السوفييت مساعدات للشيوعيين الصينيين في معركتهم ضد القوات القومية بقيادة شيان كاي شيك Chiang Kai-shek. وربح الشيوعيون الصينيون الحرب الأهلية في عام ١٩٤٩ وتحالفوا مع الاتحاد السوفيتي ضد

الولايات المتحدة. وبعد عام واحد دعم السوفييت غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية الذي أشعل حرب الثلاثة أعوام التي تركت كوريا مقسمة بطول الخط نفسه تقريبا الذي قسمها قبل الحرب[٨٤].

الخريطة (٦-٣)

وفي أوائل الخمسينات طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها حول العالم سياسة احتواء قوية، ولم تسنح فرص أخرى للتوسع السوفيتي في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو الخليج العربي. وكان قرار ستالين بدعم غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في أواخر يونيو ١٩٥٠ آخر حالات العدوان المدعوم من السوفييت في المناطق المهمة فيما بقي من عمر الحرب الباردة. وانحصرت الجهود التوسعية السوفيتية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠ في العالم الثالث، ونجحت فيها مرة بعد أخرى، لكن دائما بمقاومة قوية من الولايات المتحدة[٨٥].

وبعد عقود من التنافس مع الولايات المتحدة على السيطرة على أوروبا، انكفأ الاتحاد السوفيتي فجأة في عام ١٩٨٩ وتخلى عن إمبراطوريته في أوروبا الشرقية. وضع ذلك حدا للحرب الباردة. ثم تفكك الاتحاد نفسه إلى خمس عشرة دولة في أواخر ١٩٩١. تدفع الموجة الأولى من دارسي تلك الأحداث، باستثناءات قليلة، بأن الحرب الباردة انتهت؛ لأن كبار القادة السوفييت، خاصة ميخائيل جورباتشوف، اجتازوا في الثمانينات تحولا جذريا في نظرتهم إلى السياسة الدولية[٨٦]. فبدلا من السعي لتعظيم نصيب الاتحاد السوفيتي من القوة العالمية، غدا مفكرو موسكو الجدد يسعون وراء الرخاء الاقتصادي والمعايير الليبرالية لتقييد استخدام القوة. بإيجاز، توقف صناع السياسة السوفييت عن التفكير والتصرف كما يفعل الواقعيون، وتبنوا عوضا عن ذلك منظورا جديدا يؤكد على فوائد التعاون بين الدول.

ومع توفر مزيد من الأدلة، يتضح أكثر فأكثر أن تفسير الموجة الأولى للسلوك السوفيتي في نهاية الحرب الباردة ناقص، إن لم يكن خاطئا. فقد زال الاتحاد السوفيتي وإمبراطوريته من الوجود أساسا؛ لأن اقتصاده الصناعي لم يعد قادرا على مجاراة التقدم التقني للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم[٨٧]. فإذا لم تتخذ إجراءات صارمة

لتغيير اتجاه التراجع الاقتصادي، فإن أعوام الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى كانت معدودة فعلا.

ومن أجل إصلاح الخلل، حاول القادة السوفييت إدخال التقنية الغربية من خلال خفض حدة التنافس الأمني بين الشرق والغرب في أوروبا، وتحرير نظامهم السياسي في الداخل، وتقليل خسائرهم في العالم الثالث. غير أن تلك المقاربة أحدثت تأثيرات عكسية؛ لأن التحرير السياسي political liberalization أطلق العنان للقوى القومية النائمة منذ وقت طويل، ما تسبب في تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه[٨٨]. بإيجاز، ثبت خطأ تفسير الحكمة التقليدية المستمدة من موجة الدراسات الأولى حول نهاية الحرب الباردة، حيث حدث عكس ما تقول، فبدلا من أن يتخلى القادة السوفييت عن المبادئ الواقعية، يؤكد سلوكهم وتفكيرهم النمط التاريخي الذي يقول إن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها لكي تبقى آمنة من المنافسين الدوليين[٨٩].

إيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣)

ثمة اتفاق كبير بين دارسي السياسة الخارجية الإيطالية على أن إيطاليا رغم أنها كانت الأضعف بين القوى العظمى بين عامي ١٨٦١ و١٩٤٣، كانت تبحث دوما عن فرص للتوسع وزيادة قوتها[٩٠]. من ذلك مثلا أن ريتشارد بوزورث Richard Bosworth كتب أن "إيطاليا كانت قبل عام ١٩١٤ قوة في طور التشكل تبحث عن صفقة شاملة تقدم لأضعف القوى العظمى مكانا تحت الشمس"[٩١]. وكانت السياسة الخارجية الإيطالية فيما بعد الحرب العالمية الأولى التي هيمن عليها بنيتو موسوليني تشترك في الهدف الأساسي ذاته. واجهت إيطاليا الفاشية (١٩٢٢-١٩٤٣) مجموعة مختلفة من الفرص عن تلك التي واجهها سلفها: إيطاليا الليبرالية (١٨٦١-١٩٢٢). وفي عام ١٩٣٨، أي قبل أربعة أعوام من انهيار إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، كتب

ماكسويل ماكارتني Maxwell Macartney وبول كريمونا Paul Cremona أن "السياسة الخارجية الإيطالية لم تهيمن عليها في الماضي المثل المجردة، فلم تطبق فلسفة مكيافيللي حول عدم الجدوى السياسية للبراءة كما طبقت في موطنه"[٩٢].

الأهداف والمنافسون

يمكن التعرف على شهية إيطاليا للغزو الإقليمي من دراسة أهدافها الرئيسة على مدى العقود الثمانية التي كانت فيها قوة عظمى. ركزت إيطاليا نواياها العدوانية على خمس مناطق مختلفة: شمال أفريقيا الذي تضمن مصر وليبيا وتونس، والقرن الأفريقي الذي تضمن أرتيريا وإثيوبيا والصومال، وجنوب البلقان الذي تضمن ألبانيا وكورفو Corfu وجزر دوديكانيسيا Dodecanese Islands وحتى أجزاء من جنوب غرب تركيا، وجنوب النمسا-المجر الذي تضمن داليسيا Dalmatia وإيستريا Istria وترنيتو Trentino (الجزء الجنوبي من تيرول Tyrol) وفينيسيا Venetia، وجنوب شرق فرنسا الذي تضمن كورسيكا ونيس وسافوي (انظر الخريطة ٦-٤).

كان منافسو إيطاليا الرئيسون على السيطرة على تلك المناطق هم: النمسا-المجر (على الأقل إلى أن تفككت تلك الدولة متعددة العرقيات في عام ١٩١٨) في منطقة البلقان، وفرنسا في أفريقيا. وضعت إيطاليا عينيها أيضا على أراض كانت جزءا من النمسا-المجر وفرنسا اللتين كانتا "تنظران إلى شبه الجزيرة الإيطالية منذ فترة طويلة كمجال مفتوح للمناورة الدبلوماسية والعسكرية"[٩٣]. وكانت الإمبراطورية العثمانية التي تفككت بين عام ١٨٦١ وزوالها النهائي في عام ١٩٢٣ هي الأخرى عاملا مهما في حسابات إيطاليا، حيث كانت تلك الإمبراطورية تسيطر على مناطق كبيرة في منطقة البلقان وشمال أفريقيا. ورغم أن أهداف إيطاليا العدائية كانت حاضرة دائما، فلم يكن جيشها مؤهلا للتوسع. بل كان مجرد قوة قتالية متواضعة الكفاءة تماما[٩٤]. ولم يكن يعجز عن الصمود أمام القوى العظمى الأوروبية الأخرى وحسب، بل كان أداؤه سيئا

أمام القوات المقاتلة للقوى الأوروبية الأصغر وحتى الجيوش المحلية في أفريقيا. وقد عبَّر بسمارك عن هذه النقطة جيدا حين قال إن "إيطاليا تمتلك شهية كبيرة وأسنانا متآكلة"[٩٥]. ولذلك كان القادة الإيطاليون يتجنبون غالبا الاشتباكات العسكرية مع القوى العظمى الأخرى، إلا إذا كان خصمهم على وشك أن يخسر حربا أو كانت أعداد كبيرة من قواته مجمدة على جبهة أخرى.

الخريطة (٦-٤)

كان قادة إيطاليا، نظرا لافتقارهم إلى المهارة العسكرية، يعتمدون بشدة على الدبلوماسية لكسب القوة. فكانوا يهتمون كثيرا باختيار الشركاء وكانوا بارعين في إثارة إحدى القوى العظمى على الأخرى لمصلحة إيطاليا. وتحديدا كان هؤلاء القادة يتصرفون على افتراض أن قوة إيطاليا رغم ضعفها كانت كافية لترجيح كفة التوازن بين القوى العظمى الأخرى التي كانت تدرك ذلك وتقدم تنازلات لإيطاليا لكسب ولائها. يسمي براين سوليفان Brian Sullivan هذه المقاربة باسم "إستراتيجية الثقل الحاسم"[٩٦]. وتقدم الحرب العالمية الأولى أفضل مثال تطبيقي لتلك الإستراتيجية. فحين اندلع النزاع في الأول من أغسطس ١٩١٤، ظلت إيطاليا على الحياد وأخذت تساوم طرفي النزاع للحصول على أفضل صفقة ممكنة قبل دخول الحرب"[٩٧]. وقدم الطرفان لإيطاليا عروضا سخية، لأنهما اعتقدا أن الجيش الإيطالي يمكن أن يرجح كفة التوازن بشكل أو بآخر. ورغم أن إيطاليا تحالفت رسميا مع النمسا-المجر وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، فإنها دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في جانب الحلفاء، لأن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا مستعدتين للتنازل لإيطاليا عن أراض أكبر من حلفائها السابقين.

سجل التوسع لإيطاليا الليبرالية والفاشية

حدثت أول جهود إيطاليا التوسعية في أوروبا، حيث تحالفت مع بروسيا في عام ١٨٦٦ ضد النمسا. وبينما سحق البروسيون النمساويين في المعركة، انهزم الإيطاليون أمام النمساويين. لكنهم حصلوا في التسوية السلمية على فينيسيا، وهي منطقة كبيرة على حدودها الشمالية كانت جزءا من النمسا. وفيما بعد ظلت إيطاليا خارج الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، رغم أنها غزت روما في سبتمبر ١٨٧٠، حين اتضح أن فرنسا التي كانت تحمي استقلال روما في السابق ستخسر الحرب مع بروسيا. وهكذا ضمت إيطاليا، كما يشير دنيس ماك سميث Denis Mack Smith "روما، كما ضمت فينيسيا، كنتيجة عرضية أخرى للانتصار البروسي"[٩٨]. وفي أثناء "الأزمة الشرقية

الكبرى" التي اندلعت في عام ١٨٧٥ ، حين بدا أن سيطرة الإمبراطورية العثمانية على جنوب شرق أوروبا تنهار سريعا، بدأت إيطاليا تخطط لأخذ أراضي من النمسا–المجر. لكن خططها فشلت وخرجت إيطاليا فارغة اليدين من مؤتمر برلين (١٨٧٨) الذي أنهى الأزمة.

حولت إيطاليا تركيزها من أوروبا إلى أفريقيا في أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر. وحتى قبل توحيد إيطاليا في عام ١٨٦١ ، أبدت النخب الإيطالية اهتماما كبيرا بغزو أراض على الساحل الشمالي لأفريقيا. وكانت تونس الهدف الأول، لكن فرنسا عاجلت إيطاليا واستولت على تونس في عام ١٨٨١ ، ما أضر بالعلاقات الإيطالية مع فرنسا على مدى الأعوام العشرين التالية وجعل إيطاليا تشكل التحالف الثلاثي مع النمسا–المجر وألمانيا في عام ١٨٨٢. وفي ذلك العام عينه حاولت إيطاليا الانضمام إلى الغزو البريطاني لمصر، لكن بسمارك رفض ذلك المخطط. ثم حولت إيطاليا انتباهها بعد ذلك إلى القرن الأفريقي، تلك المنطقة التي كانت القوى العظمى الأخرى لا تعيرها اهتماما كبيرا. فأرسلت حملة عسكرية إلى المنطقة في عام ١٨٨٥ ، وخلال عقد أقامت إيطاليا مستعمرتيها الأوليين، وهما إريتريا والصومال الإيطالية. لكنها فشلت في غزو إثيوبيا، وأوقع الجيش الأثيوبي هزيمة كبرى بالجيش الإيطالي في أدوا Adowa في عام ١٨٩٥.

وعاودت إيطاليا في عام ١٩٠٠ التطلع إلى التوسع في شمال أفريقيا وأوروبا. ولاحت فرص التوسع لإيطاليا في المنطقتين مع تراخي قبضة الإمبراطورية العثمانية على ليبيا ومنطقة البلقان. وكانت علاقاتها مع النمسا–المجر (شريك إيطاليا في التحالف الثلاثي) قد ساءت عند تلك النقطة، في الأساس بسبب التنافس بينهما في البلقان.

وفتح هذا التنافس المتنامي الباب لإيطاليا للتفكير جديا في أخذ إيستريا وترنيتو من النمسا-المجر.

ودخلت إيطاليا حربا مع الإمبراطورية العثمانية على ليبيا في عام ١٩١١ ، وحين انتهت الحرب بعد عام، ربحت إيطاليا السيطرة على مستعمرتها الثالثة في أفريقيا. وفي أثناء ذلك النزاع غزت إيطاليا أيضا جزر دوديكانيسيا ذات الأغلبية اليونانية. فيما قدمت الحرب العالمية الأولى لإيطاليا أعظم الفرص لتوسيع قوتها وتحسين أمنها. وكما ورد قبل قليل فقد ساوم صناع السياسة الإيطاليون الطرفين بصلابة قبل الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. وكانت أهداف إيطاليا الأساسية من وراء ذلك تتمثل في ضمان "جبهة أرضية يمكن الدفاع عنها" مع النمسا-المجر و"الهيمنة على البحر الأدرياتيكي" ، تلك المساحة المائية الكبيرة التي تفصل إيطاليا عن منطقة البلقان[٩٩]. وفي معاهدة لندن الشهيرة وعد الحلفاء إيطاليا بأن تحصل بعد النصر في الحرب على (١) إيستريا، (٢) ترنيتو، (٣) جزء كبير من ساحل دالمسيا، (٤) السيطرة الدائمة على جزر دوديكانيسيا، (5) مقاطعة أنطاليا التركية، (6) السيطرة على مدينة فالونا الألبانية والمنطقة المحيطة بها مباشرة، (٧) دائرة نفوذ في وسط ألبانيا[١٠٠]. وكان الإيطاليون، كما يشير أ ج ب تايلور A.J.P. Taylor "غير متواضعين في مطالبهم"[١٠١].

تكبدت إيطاليا أكثر من مليون إصابة في الحرب العالمية الأولى، لكنها خرجت في الطرف المنتصر. وتوقعت إيطاليا بعد الحرب أن تحصل على ما وُعِدت به في عام ١٩١٥ وأن تجد أيضا فرصا جديدة للتوسع مع انهيار إمبراطورية النمسا-المجر والإمبراطورية العثمانية وروسيا. ويقول سوليفان في ذلك إن "الإيطاليين بدأوا يخططون للسيطرة على النفط والحبوب والمناجم في رومانيا وأوكرانيا والقوقاز وفرض الحماية على كرواتيا والساحل الشرقي للبحر الأحمر"[١٠٢]. لكن طموحات إيطاليا الكبيرة لم تتحقق

لأسباب مختلفة. فلم تحصل في التسوية النهائية فيما بعد الحرب إلا على إيستريا وترنيتو اللتين كانتا رغم ذلك منطقتين مهمتين إستراتيجيا[١٠٣]. وواصلت إيطاليا أيضا غزو جزر دوديكانيسيا التي أعطيت السيطرة الرسمية عليها في عام ١٩٢٣ بموجب معاهدة لوزان.

وهكذا ففي العقود الستة بين توحيد إيطاليا ووصول موسوليني إلى السلطة في أكتوبر ١٩٢٢ ضمت إيطاليا الليبرالية روما وفينيسيا وإيستريا وترنيتو ودوديكانيسيا في أوروبا، وأرتيريا وليبيا والصومال الإيطالي في أفريقيا. وشرعت إيطاليا الفاشية سريعا في البناء على سجل سلفها في الفتوحات الناجحة. فغزا جيش موسوليني، في أغسطس ١٩٢٣، جزيرة كورفو Corfu اليونانية عند مدخل البحر الأدرياتيكي، لكن المملكة المتحدة أجبرت إيطاليا على تركها. ووجه موسوليني ناظريه أيضا إلى ألبانيا التي احتلتها إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الأولى، لكن تخلت عنها في ١٩٢٠ حين ثار السكان المحليون ضد الحكام الأجانب. ودعم موسوليني أحد شيوخ القبائل الألبان في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين الذي وقع بعد ذلك اتفاقية مع إيطاليا جعلت ألبانيا عمليا محمية إيطالية. لكن ذلك لم يكن ليقنع القائد الفاشي الذي ضم ألبانيا رسميا في أبريل ١٩٣٩.

كانت إثيوبيا هدفا رئيسا آخر لموسوليني. بدأت إيطاليا تخطط لغزوها في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، و"من عام ١٩٢٩ فصاعدا احتلت سرا مناطق داخل إثيوبيا"[١٠٤]. وشنت إيطاليا، في أكتوبر ١٩٣٥، حربا شاملة على إثيوبيا، حصلت بعدها بعام على سيطرة رسمية على تلك الدولة الأفريقية. وأخيرا، أرسلت إيطاليا قوات للقتال في الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) إلى جانب عصبة الجنرال فرانسيسكو فرانكو الرجعية. وكان هدف إيطاليا الرئيس من وراء ذلك هو الحصول

على جزر البليار Balearic Islands في غرب البحر الأبيض المتوسط التي تسمح لإيطاليا بتهديد خطوط الاتصال الفرنسية مع شمال أفريقيا وخطوط الاتصال البريطانية بين جبل طارق ومالطا[١٠٥].

وجد موسوليني في الحرب العالمية الثانية فرصة ممتازة لغزو أراض أجنبية وزيادة قوة إيطاليا. وتحديدا أعطت النجاحات العسكرية المذهلة لألمانيا النازية في الأعوام الأولى من الحرب "لإيطاليا قوة وحرية في العمل غير مسبوقتين"[١٠٦]. كانت الخطوة الأولى الرئيسة أمام موسوليني هي أن يعلن الحرب على فرنسا في العاشر من يونيو ١٩٤٠، بعد شهر واحد من غزو ألمانيا لفرنسا، وفقط بعد أن اتضح أن هزيمة فرنسا مؤكدة. دخلت إيطاليا الحرب في هذه اللحظة المناسبة للحصول على أراض ومستعمرات فرنسية. وكانت أهدافها الرئيسة هي نيس وسافوي وكورسيكا وتونس وجيبوتي، رغم أن إيطاليا كانت مهتمة أيضا بالحصول على مناطق أخرى خاضعة للسيطرة الفرنسية مثل الجزائر، فضلا عن أجزاء من الإمبراطورية البريطانية مثل عدن ومالطا. وطلب موسوليني أيضا أن يأخذ الأسطول الفرنسي والقوات الجوية الفرنسية. لكن ألمانيا لم تُلبِّ أيا من هذه المطالب، لأن هتلر لم يرد أن يعطي فرنسا دوافع لمقاومة الغزو النازي.

واصل موسوليني، رغم هذه النكسة، البحث عن فرص لضم الأراضي. وعرض في أوائل صيف ١٩٤٠ أن يتحالف مع ألمانيا النازية إذا غزت المملكة المتحدة. واستولت إيطاليا، في أغسطس ١٩٤٠، على الصومال البريطاني. وفكر موسوليني في الوقت نفسه في غزو اليونان ويوغسلافيا ومصر التي كان يدافع عنها جيش بريطاني صغير. وفي سبتمبر ١٩٤٠ غزت إيطاليا مصر على أمل الوصول إلى قناة السويس، وفي الشهر التالي غزت اليونان. لكن العمليتين تحولتا إلى كارثتين عسكريتين للجيش الإيطالي، رغم أن الفيرماخت هب لإنقاذه في الحالتين[١٠٧]. ورغم هذه الكوارث

العسكرية أعلنت إيطاليا الحرب على الاتحاد السوفيتي في صيف ١٩٤١، حين بدا أن الجيش الأحمر سيكون الضحية التالية لآلة الحرب النازية. فأرسلت إيطاليا حوالي مائتي ألف جندي إلى الجبهة الشرقية. كان موسوليني هنا أيضا يأمل في أن يحصل لإيطاليا على بعض غنائم النصر، لكن آماله لم تتحقق، واستسلمت إيطاليا للحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣.

بإيجاز، كان موسوليني توسعيا عنيدا، مثله مثل قادة إيطاليا الليبراليين الذين سبقوه.

السلوك المضر للذات؟

تؤكد الحالات الأربع السابقة -اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا- الادعاء القائل بأن القوى العظمى تسعى لزيادة نصيبها من القوة العالمية. وتوضح أيضا أن القوى العظمى تكون مستعدة غالبا لاستخدام القوة لبلوغ ذلك الهدف. فالقوى العظمى المشبعة نادرة الوجود في السياسة الدولية. وذلك الوصف للطريقة التي تصرفت بها القوى العظمى على مر الزمن ليس خلافيا حتى بين الواقعيين الدفاعيين. من ذلك مثلا قول جاك سنايدر بأن "فكرة أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال التوسع موضوع واسع الانتشار في الإستراتيجية الرئيسة للقوى العظمى في العصر الصناعي"[١٠٨]. كما يقدم في كتابه "أساطير الإمبراطورية" Myths of Empire دراسات حالة مفصلة لسلوك القوى العظمى في الماضي تقدم أدلة كافية على الميول الهجومية لهذه الدول.

قد يسلم المرء بأن التاريخ مليء بأمثلة لقوى عظمى تتصرف بطريقة عدوانية، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بمنطق الواقعية الهجومية. ويكمن أساس هذا الادعاء الشائع بين الواقعيين الدفاعيين في أن التوسع خاطئ، بل يعتبرونه

وصفة للانتحار الوطني. وتذهب حجتهم إلى أن الغزو لا يجزي، لأن الدول التي تحاول التوسع تلحقها الهزيمة في النهاية. ومن الحكمة أن تحافظ الدول على الوضع الراهن باتباع سياسات "خفض النفقات، أو الاسترضاء الانتقائي، أو تقوية المناطق الحيوية وليس المحيطية، أو التجاهل فحسب"[١٠٩]. وفعل الدولة لغير ذلك يكون دليلا على سلوك غير عقلاني أو غير إستراتيجي لا تستحثه أولويات النظام الدولي، بل ينتج في المقام الأول عن قوى سياسية محلية خبيثة[١١٠].

ينطوي هذا الخط الفكري على مشكلتين. فالسجل التاريخي، كما عرضتُ قبل قليل، لا يدعم الادعاء بأن الغزو لا يجزي وأن المعتدين ينتهي بهم الحال دائما أسوا مما كانوا قبل الحرب. فالتوسع يجزي أحيانا عوائد كبيرة، ولا يجزي في أحيان الأخرى. علاوة على أن الادعاء بأن القوى العظمى تتصرف بطريقة عدوانية بسبب سياسات داخلية خبيثة يصعُب إقامة البيّنة عليه، لأن كل الدول ذات النظم السياسية المختلفة تبنت سياسات عسكرية هجومية. ولا يمكن المحاججة بأن نوعا واحدا من النظام السياسي أو الثقافة السياسية- بما في ذلك الديمقراطية- يتجنب العدوان دائما ويعمل بدلا من ذلك على الدفاع عن الوضع الراهن. ولا يشير السجل التاريخي إلى وجود فترات خطرة على نحو استثنائي، كالعصر النووي مثلا، قلصت القوى العظمى خلالها ميولها الهجومية. والدفع بأن التوسع خاطئ في ذاته يشير ضمنا إلى أن كل القوى العظمى خلال الأعوام الثلاثمائة وخمسين الماضية فشلت في فهم الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي. وتلك حجة غير قابلة للتصديق أصلا.

ثمة سقطة أكثر تعقيدا يمكن التعرف عليها في كتابات الواقعيين الدفاعيين[١١١]. فرغم أنهم يدفعون عادة بأن الغزو لا يجزي، يعترفون أيضا في مواقف أخرى بأن العدوان ينجح كثيرا. ومن خلال البناء على ذلك المنظور المرقش، تجدهم يقسمون كون المعتدين إلى "توسعيين" و"توسعيين مفرطين" overexpanders. والتوسعيون هم

المعتدون الأذكياء الذين يربحون الحروب. يدرك هؤلاء أن التوسع المحدود فقط هو الذي يجزي إستراتيجيا، وأن محاولات السيطرة على منطقة كاملة يحتمل أن يلحق ضررا بفاعليه، لأن تحالفات فرض التوازن تتشكل دائما ضد الدول ذات الشهية الكبيرة، وينتهي الحال بهذه الدول إلى تكبد هزائم مدمرة. قد يبدأ التوسعيون من حين لآخر حربا خاسرة، لكن بمجرد أن تتضح لهم علامات الفشل حتى يتراجعوا خوفا من الهزيمة. والتوسعيون في الحقيقة "متعلمون جيدون"[١١٢]. ويرى الواقعيون الدفاعيون أن بسمارك هو النموذج الأصلي للمعتدي الذكي، لأنه ربح سلسلة من الحروب بدون الوقوع في الخطأ القاتل المتضمن في محاولة جعل بلاده دولة مهيمنة أوروبية. ويتخذون الاتحاد السوفيتي السابق أيضا مثالا للمعتدي الذكي، وذلك بالدرجة الأولى لأنه كان لديه من الحس الجيد ما منعه من محاولة غزو أوروبا كلها.

أما التوسعيون المفرطون فهم المعتدون غير العقلانيين الذين يبدؤون حروبا خاسرة ولا يتمتعون بالحس الجيد للخروج حين يتأكد أنهم سيخسرون. يتمثل هؤلاء تحديدا في القوى العظمى التي تسعى بتهور وراء الهيمنة الإقليمية، بما يلحق بهم دائما هزائم كارثية. ويذهب الواقعيون الدفاعيون إلى أن هذه الدول يجب أن تتعلم على نحو أفضل، لأن التاريخ يوضح أن السعي وراء الهيمنة يفشل دائما. وتذهب هذه الحجة أيضا إلى أن هذا السلوك المضر للذات self-defeating behavior ينتج عادة عن سياسات داخلية مشوهة. ويشير الواقعيون الدفاعيون عادة إلى ثلاث دول توسعية مفرطة بارزة، هي ألمانيا الفيلهلمية من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤، وألمانيا النازية من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤١، واليابان الإمبراطورية من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤١. كل هؤلاء المعتدين بدؤوا حروبا جرّت عليهم هزائم مدمرة. ولا نبالغ إن قلنا إن الادعاء بأن السياسات العسكرية الهجومية تؤدي إلى السلوك المضر للذات يستند في الأساس إلى هذه الحالات الثلاث.

تكمن المشكلة الرئيسة في منظور "الاعتدال جيد" moderation is good الذي يقول به الواقعيون الدفاعيون في أنه يساوي على نحو خاطئ بين التوسع غير العقلاني والهزيمة العسكرية. مع أن خسارة قوة عظمى لحرب لا يعني بالضرورة أن قرار بدء الحرب كان نتيجة لعملية صنع قرار غير عقلانية أو غير مبنية على معلومات. فالدول بالطبع يجب ألا تبدأ حروبا تعرف أنها ستخسرها، لكن يصعب التنبؤ بدرجة عالية من اليقين بما ستؤول إليه الحروب. فبعد أن تنتهي الحرب يفترض المثقفون والدارسون غالبا أن النتيجة كانت واضحة منذ البداية، وهو شكل من الإدراك المتأخر للأحداث. لكن التنبؤ صعب على أرض الواقع، وتصنع الدول تقديرات خاطئة أحيانا، وتُعاقَب عليها. ولذلك يمكن لدولة عقلانية أن تبدأ حربا تخسرها في النهاية.

وأفضل طريقة لتحديد ما إذا كان معتد مثل اليابان أو ألمانيا تورط في سلوك مضر للذات تتمثل في التركيز على عملية صنع القرار التي أدت إلى بدء الحرب، وليس نتيجة النزاع. ويكشف التحليل الدقيق للحالتين اليابانية والألمانية أن قرار الحرب كان استجابة معقولة لظروف معينة واجهتها كل دولة. فهذه القرارات، كما توضح المناقشة التالية، لم تكن قرارات غير عقلانية دفعتها قوى سياسية خبيثة تتصدر عملية صنع القرار في الداخل.

ثمة مشكلات أيضا في الحجة المرتبطة التي تقول إن السعي وراء الهيمنة الإقليمية يشبه محاربة طواحين الهواء أو الأعداء الوهميين. مؤكد أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حاولت أن تُخضِع منطقتها ونجحت في ذلك. وقد حاولت فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية جميعها أن تبلغ الهدف نفسه، لكنها فشلت. ولا يعد واحد من خمسة معدل نجاح جيدا. لكن الحالة الأمريكية تثبت مع ذلك أن إنجاز الهيمنة الإقليمية ممكن. وهناك أيضا أمثلة للنجاح من الماضي البعيد: الإمبراطورية الرومانية في أوروبا (من عام ١٣٣ قبل الميلاد إلى عام ٢٣٥ بعد

الميلاد)، وإمبراطورية المغول الهندية في شبه قارة جنوب آسيا (١٥٥٦-١٧٠٧) وإمبراطورية شينج في آسيا (١٦٨٣-١٨٣٩) على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك فرغم أن نابليون والقيصر فيلهلم وهتلر خسروا جميعا في محاولاتهم للهيمنة على أوروبا، فقد ربحوا جميعا انتصارات كبرى في ساحات المعارك وفتحوا مناطق شاسعة واقتربوا من إنجاز أهدافهم. واليابان فقط كانت فرصتها ضعيفة في تحقيق الهيمنة على ساحات المعارك. لكن صناع السياسة اليابانيين كانوا يعرفون، كما سنرى، أنهم يمكن أن يخسروا، ودخلوا الحرب فقط؛ لأن الولايات المتحدة لم تترك لهم بديلا معقولا.

يدعي نقاد السياسات الهجومية أن تحالفات فرض التوازن تتشكل لهزيمة الدولة المهيمنة الطموحة، في حين يوضح التاريخ أن هذه التحالفات يصعب جمعها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتفضل إحدى الدول المهدَدة تمرير المسئولية إلى الأخرى، بدلا من تشكيل تحالفات ضد خصومهم الخطرين. على سبيل المثال التأمت تحالفات فرض التوازن التي قضت على فرنسا النابليونية وألمانيا النازية بعد أن غزا هؤلاء المعتدين معظم أوروبا. فضلا عن أن التحالفات الدفاعية، في الحالتين، لم تتشكل إلا بعد تعثر عملية الهيمنة بفعل هزيمة عسكرية كبيرة في روسيا التي حاربت كلا من نابليون وهتلر بدون حلفاء تقريبا[١١٣]. بل إن صعوبة بناء تحالفات دفاعية فعالة تقدم للدول القوية أحيانا فرصا للعدوان.

وأخيرا، فإن الادعاء بأن القوى العظمى كان يجب أن تتعلم من السجل التاريخي أن محاولات الهيمنة الإقليمية محكوم عليها بالفشل، ليس ادعاء مقنعا. والحالة الأمريكية تناقض هذا الادعاء، ويصعب أيضا تطبيق هذه الحجة على الدول الأولى التي سعت للهيمنة الإقليمية. فهذه الدول لم يكن متاحا لها سوابق كثيرة، وكانت الأدلة المستمدة من الحالات المبكرة مختلطة. فكان يمكن لألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، أن تنظر إلى فرنسا النابليونية التي فشلت، والولايات المتحدة التي نجحت. ومن

الصعب الدفع بأن صناع السياسة الألمان كان يتحتم عليهم أن يقرؤوا التاريخ ليخلصوا إلى أن الخسارة مؤكدة إذا حاولوا غزو أوروبا. وإذا كان يمكن أن نسلم بتلك النقطة، فماذا يمكن أن يقال عن هتلر الذي كانت معرفته جيدة بالتأكيد، لأنه رأى أن ألمانيا الفيلهلمية وفرنسا النابليونية فشلتا في غزو أوروبا. لكن ما تعلمه هتلر من تلك الحالات، كما سنرى، لم يكن أن العدوان لا يجزي، لكن بالأحرى ألا يكرر أخطاء سلفه حين حاول الرايخ الثالث أن يهيمن على القارة. معنى ذلك أن التعلم لا يؤدي دائما إلى اختيار النتيجة الداعمة للسلام.

وعلى ذلك فإن السعي وراء الهيمنة الإقليمية ليس طموحا خياليا، رغم أننا لا ننكر صعوبة إنجازه. ونظرا لضخامة الفوائد الأمنية المترتبة على الهيمنة تجد الدول القوية دائما إغراء لمحاكاة الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة على منطقتها من العالم.

ألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠–١٩١٤)

يتكون اتهام قياصرة ألمانيا بالضلوع في السلوك المضر للذات من فقرتين اتهاميتين. أولاهما أن أفعالهم العدوانية دفعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا لتشكيل تحالف– الحلف الثلاثي– ضد ألمانيا. وهم بذلك مدانون بتطويق الذات. وثانيتهما أن ألمانيا بدأت حربا مع ذلك التحالف في عام ١٩١٤، كان مؤكدا تقريبا أنها ستخسرها. ولم تضطر ألمانيا إلى خوض حرب على جبهتين نتيجة لتطويق الذات الذي فعلته بنفسها وحسب، بل أيضا لم يكن لديها إستراتيجية عسكرية جيدة لهزيمة خصومها سريعا ونهائيا.

لكن هذه التهم لا تصمد أمام التقصي الدقيق. لا شك في أن ألمانيا نفذت تحركات معينة ساعدت في تشكيل الحلف الثلاثي. لكن كغيرها من القوى العظمى كانت لدى ألمانيا أسباب إستراتيجية وجيهة لمحاولة توسيع حدودها، وكانت أحيانا تثير منافسيها، خاصة بعد عام ١٩٠٠. لكن النظرة المدققة للطريقة التي تشكل بها التحالف تكشف

أن القوة الدافعة الرئيسة وراء تشكله كانت قوة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية المتزايدة، وليس سلوكها العدواني.

لننظر ما الذي دفع فرنسا وروسيا للتقارب بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤، ثم ما دفع المملكة المتحدة للانضمام إليهما بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧. أشرنا في مواضع سابقة إلى أن فرنسا وروسيا كانتا تنظران بعين القلق إلى قوة ألمانيا المتزايدة في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر. وخشي بسمارك نفسه من أنهما قد يشكلان تحالفا ضد ألمانيا. وبعد أن هددت روسيا بمساعدة فرنسا في أثناء "أزمة الحرب على الأبواب" (١٨٧٥)، أقام بسمارك تحالفا يستهدف عزل فرنسا عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ورغم أنه نجح في إعاقة التحالف بين فرنسا وروسيا ضد ألمانيا في أثناء وجوده في السلطة، فلم يكن من المتوقع أن تقف روسيا مكتوفة اليدين وهي تشاهد هزيمة ألمانيا لفرنسا، كما فعلت في عامي ١٨٧٠-١٨٧١. فقد كان واضحا بنهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر أن فرنسا وروسيا يمكن أن يشكلا تحالفا ضد ألمانيا في المستقبل القريب، سواء بقي بسمارك في السلطة أم رحل. وبعد أن ترك بسمارك السلطة مباشرة، في مارس ١٨٩٠، بدأت فرنسا وروسيا التفاوض لإنجاز التحالف الذي أصبح نافذ المفعول بعد أربعة أعوام. لكن ألمانيا لم تتصرف بطريقة عدوانية في الأعوام التي سبقت خروج بسمارك من السلطة أو تلته مباشرة. فلم يتسبب خلفاؤه في أية أزمات مؤثرة بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٠[١١٤]. ولذلك يصعب القول في هذه الحالة بأن السلوك الألماني العدواني هو الذي تسبب في تطويق الذات[١١٥].

ويمكن القول بأن خلفاء بسمارك دفعوا روسيا للانضمام إلى فرنسا، ليس بسلوكهم العدواني، بل بالفشل الأحمق في تجديد معاهدة الطمأنة بين ألمانيا وروسيا. وقد تفاوض بسمارك على ذلك الترتيب في ١٨٨٧ في تحرك مستميت لإبعاد روسيا عن

فرنسا. وهناك اتفاق واسع بين الدارسين على أن المعاهدة كانت غير نافذة في عام ١٨٩٠ وأنه لم تكن هناك إستراتيجية دبلوماسية بديلة. بل يذهب مدليكوت W. N. Medlicott إلى أنه رغم وجود معاهدة الطمأنة، "تحطمت سياسة بسمارك الروسية" بحلول عام ١٨٨٧[١١٦]. وحتى لو بقي بسمارك في السلطة فيما بعد عام ١٨٩٠، ربما لم يتمكن من إحباط التحالف الفرنسي-الروسي بالدبلوماسية الذكية. فـ"لا بسمارك ولا أية عبقرية سياسية أكبر منه على رأس السياسة الخارجية الألمانية"، كما يدفع إيمانويل جيس Imanuel Geiss، "كانت تستطيع أن تمنع ... تحالفا بين روسيا وفرنسا"[١١٧]. فقد التقت فرنسا وروسيا؛ لأنهما كانتا خائفتين من قوة ألمانيا المتزايدة، وليس لأن ألمانيا تصرفت بطريقة عدوانية أو حمقاء.

لقد تصرفت ألمانيا بطريقة عدوانية في أوائل القرن العشرين، حين انضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا لتشكيل الحلف الثلاثي. لكن حتى هنا، كانت المملكة المتحدة مدفوعة بقوة ألمانيا المتزايدة أكثر منها بسلوكها العدواني[١١٨]. فقرار ألمانيا في عام ١٨٩٨ ببناء أسطول قادر على تحدي الأسطول البريطاني أفسد العلاقات بين المملكة المتحدة وألمانيا بالتأكيد، لكنه لم يؤد بالمملكة المتحدة إلى التحالف مع فرنسا وروسيا. فالطريقة المثلى لتعامل المملكة المتحدة مع سباق التسلح البحري من هذا النوع هو أن تربح السباق نفسه، وليس أن تورط نفسها في خوض حرب برية ضد ألمانيا تقتضي إنفاق أموال الدفاع الثمينة على الجيش وليس الأسطول. صحيح أن الأزمة المغربية في عام ١٩٠٥، وهي الحالة الأولى للسلوك الألماني العدواني العلني، لعبت دورا مهما بالتأكيد في إقامة الحلف الثلاثي بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، لكن العامل الرئيس وراء قرار المملكة المتحدة بتشكيل ذلك التحالف الثلاثي كان هزيمة روسيا المدمرة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) التي لم يكن لها علاقة من قريب

أو بعيد بسلوك ألمانيا[١١٩]. أخرجت هذه الهزيمة روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي، ما شكل تحسنا مفاجئا ومثيرا في قوة ألمانيا في القارة[١٢٠]. فأدرك القادة البريطانيون أن فرنسا وحدها لا تستطيع أن تصمد في حرب ضد ألمانيا، ولذلك تحالفوا مع فرنسا وروسيا لتصحيح التوازن واحتواء ألمانيا. بإيجاز كان التغير في بنية النظام الأوروبي، وليس سلوك ألمانيا، هو السبب الرئيس للحلف الثلاثي.

ولم يكن القرار الألماني بالدفع في اتجاه الحرب في عام ١٩١٤ مثالا للأفكار الإستراتيجية الحمقاء التي تدفع دولة لبدء حرب ستخسرها بالتأكيد. بل كان، كما رأينا، مخاطرة محسوبة يدفعها في الأساس رغبة ألمانيا في كسر الطوق الذي فرضه عليها الحلف الثلاثي ومنع نمو القوة الروسية وبلوغ مكانة الدولة المهيمنة في أوروبا. وكان الحدث الذي عجل بالحرب أزمة في البلقان بين النمسا-المجر وصربيا، حيث كانت ألمانيا تؤيد الأولى وروسيا تؤيد الأخيرة.

كان القادة الألمان يفهمون بوضوح أنهم سيضطرون للحرب على جبهتين وأن خطة شليفين لم تكن تضمن النصر. لكنهم رغم ذلك رأوا أن المخاطرة تستحق المحاولة، خاصة لأن ألمانيا كانت أقوى كثيرا من فرنسا أو روسيا في ذلك الوقت، وكان هناك مبرر جيد للاعتقاد بأن المملكة المتحدة قد تبقى على الحياد[١٢١]. وقد ثبت صدق ذلك كله تقريبا. فأنتجت خطة شليفين نصرا سريعا وحاسما في عام ١٩١٤[١٢٢]. وكما يقول العالم السياسي سكوت ساجان Scott Sagan، فقد كان ذلك مبررا جيدا لأن يسمي الفرنسيون نصرهم الثاني والأخير بالقرب من باريس في سبتمبر ١٩١٤ "معجزة المارن(٨)"[١٢٣]. فضلا عن أن ألمانيا ربحت حرب الاستنزاف التالية بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨. وأخرجت جيوش ألمانيا روسيا من الحرب في خريف عام ١٩١٧، كما دمرت

(٨) وقعت هذه المعركة على نهر المارن [المترجم].

الجيشين البريطاني والفرنسي، خاصة الأخير، في ربيع عام ١٩١٨، ولولا التدخل الأمريكي في اللحظة الأخيرة، لربحت ألمانيا الحرب العالمية الأولى[١٢٤].

تشير هذه المناقشة للسلوك الألماني قبل الحرب العالمية الأولى إلى حالة شاذة لنظرية الواقعية الهجومية. فقد أتيحت لألمانيا فرصة ممتازة لتحقيق الهيمنة في أوروبا في صيف عام ١٩٠٥. فلم تكن ألمانيا حينذاك دولة مهيمنة كامنة وحسب، بل كانت روسيا تترنح من هزيمتها في الشرق الأقصى وليست في وضع يمكّنها من الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم ألماني. ولم تكن المملكة المتحدة قد تحالفت بعد مع فرنسا وروسيا. ولذلك كانت فرنسا عمليا تقف وحيدة أمام الألمان الأقوياء الذين "أتيحت لهم فرصة لا نظير لها لتغيير التوازن الأوروبي لصالحهم"[١٢٥]. ومع ذلك كله لم تفكر ألمانيا جديا في دخول الحرب في عام ١٩٠٥، بل انتظرت إلى عام ١٩١٤، حين تعافت روسيا من هزيمتها وانضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا[١٢٦]. وفقا للواقعية الهجومية كان يجب أن تدخل ألمانيا الحرب في عام ١٩٠٥؛ لأنها كانت ستربح النزاع بالتأكيد.

ألمانيا النازية (١٩٣٣–١٩٤١)

إن التهمة الموجهة لهتلر هي أنه كان يجب أن يتعلم من الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا إذا تصرفت بطريقة عدوانية، فسوف يتشكل ضدها تحالف لفرض التوازن ويسحقها مرة أخرى في حرب دموية على جبهتين. وتجاهل هتلر لهذا الدرس الواضح وتهوره بدخول الهاوية، كما يرى أصحاب هذا الرأي، كان ناتجا بالتأكيد عن عملية صنع قرار غير عقلانية.

غير أن هذا الاتهام لا يصمد هو الآخر أمام التقصي الدقيق. فرغم أن هتلر يستحق بلا شك مكانا خاصا في مقبرة القتلة المحترفين، إلا أن شره يجب ألا يحجب مهارته كمخطط إستراتيجي داهية حقق نجاحات كثيرة قبل أن يقع في الخطأ القاتل بغزو

الاتحاد السوفيتي في صيف عام ١٩٤١. لقد تعلم هتلر فعلا من الحرب العالمية الأولى، واستنتج أن ألمانيا لا بد أن تتجنب الحرب في جبهتين في الوقت نفسه، وأنها تحتاج إلى طريقة لتحقيق انتصارات عسكرية سريعة وحاسمة. أدرك هتلر تلك الأهداف في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية، ولهذا السبب استطاع الرايخ الثالث أن ينشر الموت والدمار عبر أوروبا. توضح هذه الحالة نقطتي السابقة حول التعلم، وهي أن الدول المهزومة لا تستنتج عادة أن الحرب عمل لا جدوى منه، بل تناضل لتتأكد من أنها لن تكرر الأخطاء في الحرب التالية.

وكانت دبلوماسية هتلر محسوبة بعناية لمنع خصومه من تشكيل تحالف ضد ألمانيا، بحيث يتمكن الفيرماخت من هزيمتهم واحدا تلو الآخر[١٢٧]. كان أساس النجاح يكمن في منع الاتحاد السوفيتي من الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا، بما يكرر الحلف الثلاثي. وقد نجح في ذلك، حيث ساعد الاتحاد السوفيتي الفيرماخت في ابتلاع بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، رغم أن المملكة المتحدة وفرنسا أعلنتا الحرب على ألمانيا لغزوها بولندا. وفي الصيف التالي (١٩٤٠) وقف الاتحاد السوفيتي على الحياد، فيما كان الجيش الألماني يجتاح فرنسا ويطرد الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك. وحين غزا هتلر الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١، كانت فرنسا قد خرجت من الحرب، والولايات المتحدة لم تدخلها بعد، ولم تكن المملكة المتحدة تمثل تهديدا خطيرا لألمانيا. ولذلك استطاع الفيرماخت عمليا أن يخوض حربا على جبهة واحدة ضد الجيش الأحمر في عام ١٩٤١[١٢٨].

كان نجاح هتلر في معظمه ناتجا عن مكائد خصومه، لكن لا شك في أنه تصرف بمهارة. فلم يوقع خصومه في بعضهم وحسب، بل نجح طويلا في إقناعهم بأن ألمانيا النازية حسنة النية. يشير نورمان ريتش Norman Rich إلى أن "هتلر عول كثيرا على

مهارته الدبلوماسية والدعائية، حين أخفى نواياه الحقيقية وحجبها. ففي خطاباته العامة ومحادثاته الدبلوماسية كان يكرر بلا ملل رغبته في السلام، كما وقّع معاهدات صداقة ومواثيق عدم اعتداء، حيث كان سخيا في تأكيداته حول النية الحسنة"[١٢٩]. فقد فهم هتلر بالتأكيد أن الخطابات العاصفة للقيصر فيلهلم والقادة الألمان الآخرين قبل الحرب العالمية الأولى كانت خطأ.

أدرك هتلر أيضا الحاجة إلى تصميم آلة عسكرية تستطيع أن تحقق انتصارات سريعة وتتجنب المعارك الدامية التي وقعت في الحرب العالمية الأولى. ولذلك شجع بناء الفرق المدرعة ولعب دورا مهما في وضع إستراتيجية الحرب الخاطفة التي ساعدت ألمانيا في تحقيق أحد أكثر الانتصارات العسكرية إعجازا في التاريخ على فرنسا (١٩٤٠)[١٣٠]. كما أنجز جيش هتلر انتصارات مذهلة أيضا ضد قوى صغرى مثل بولندا والنرويج ويوغسلافيا واليونان. وكما يلاحظ سيباستيان هافنر Sebastian Haffner فإن "هتلر نجح من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٤١ في كل شيء فعله تقريبا، في السياسة الداخلية والخارجية، وكذلك في المجال العسكري، لدرجة أذهلت العالم"[١٣١]. ولو قُدِر لهتلر أن يموت في يوليو ١٩٤٠ بعد أن استسلمت فرنسا، لربما اعتبر "أحد أعظم رجال الدولة الألمان"[١٣٢].

لكن لحسن الحظ وقع هتلر في خطأ خطير أدى إلى تدمير الرايخ الثالث، حيث أطلق الفيرماخت على الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١، وهذه المرة فشلت إستراتيجية الحرب الخاطفة الألمانية في إحداث نصر سريع وحاسم. وبدلا من ذلك بدأت حرب استنزاف وحشية على الجبهة الشرقية خسرها الفيرماخت في النهاية أمام الجيش الأحمر. ومما زاد الأمور تعقيدا دخول الولايات المتحدة الحرب في ديسمبر ١٩٤١، وفتحت مع المملكة المتحدة جبهة ثانية في الغرب. وفي ضوء العواقب الوخيمة من

مهاجمة الاتحاد السوفيتي يستطيع الواحد منا أن يعتقد أنه كانت هناك أدلة كافية مقدما على أن الاتحاد السوفيتي كان سيربح الحرب، وأن مساعدي هتلر حذروه كثيرا من أن شن عملية باربروسا Operation Barbarossa كان يعادل الانتحار الوطني، وأنه فعلها لأنه لم يكن ماهرا في الحسابات العقلانية.

غير أن الأدلة لا تدعم هذا التفسير. فلم تكن هناك مقاومة تذكر بين النخبة الألمانية لقرار هتلر بغزو الاتحاد السوفيتي، بل حماسة كبيرة للمناورة[١٣٣]. مؤكد أن بعض الجنرالات الألمان لم يكونوا راضين عن جوانب مهمة من الخطة النهائية، وأن بضعة مخططين وساسة رأوا أن الجيش الأحمر قد لا يستسلم للحرب الخاطفة الألمانية. لكن كان هناك إجماع قوي داخل النخبة الألمانية على أن الفيرماخت سيدحر السوفييت سريعا، كما هزم الجيشين البريطاني والفرنسي قبل عام. وكان من المعتقد على نطاق واسع في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن ألمانيا ستهزم الاتحاد السوفيتي في ١٩٤١[١٣٤]. وكانت هناك بالفعل أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الجيش الأحمر سينهار أمام الهجوم الألماني. فقد أدت حملات التطهير الواسعة التي نفذها ستالين في جيشه في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين إلى خفض قدرته القتالية بدرجة كبيرة، ومما يبرهن على تلك النقطة أن الجيش الأحمر كان أداؤه سيئا في حربه على فنلندا (١٩٣٩-١٩٤٠)[١٣٥]. فضلا عن أن الفيرماخت كان قوة قتالية منظمة في شهر يونيو ١٩٤١. وفي النهاية أخطأ هتلر ومساعدوه في حساب نتيجة عملية باربروسا. فقد اتخذوا قرارا خاطئا، وليس قرارا غير عقلاني، وهذا يحدث أحيانا في السياسة الدولية.

ثمة نقطة أخيرة حول محاولتي ألمانيا الفاشلتين لتحقيق الهيمنة. كتب هافنر في أثناء الحرب الباردة حول الاعتقاد الواسع بأنه كان "خطأ من البداية" أن تحاول ألمانيا الهيمنة

على أوروبا[١٣٦]. وأكد كيف أن أعضاء "الجيل الأصغر" فيما كان يسمى حينذاك ألمانيا الغربية "يحدقون كثيرا في آبائهم وأجدادهم كما لو كانوا مجانين لأن يضعوا لأنفسهم هذا الهدف". ويضيف أننا مع ذلك "يجب أن نتذكر أن غالبية أولئك الآباء والأجداد، أي جيل الحرب العالمية الأولى وجيل الحرب العالمية الثانية كان يعتبر هذا الهدف معقولا وسهل المنال. وقد ألهمهم هذا الهدف وماتوا كثيرا من أجله."

اليابان الإمبراطورية (١٩٣٧–١٩٤١)

يرجع اتهام اليابان بالتوسع المفرط إلى قرارها ببدء الحرب على الولايات المتحدة التي كانت تمتلك ثمانية أضعاف قوة اليابان تقريبا في عام ١٩٤١ (انظر الجدول رقم ٦–٢)، ما ألحق هزيمة مدمرة بالمعتدين اليابانيين.

صحيح أن اليابان حاربت الجيش الأحمر في عام ١٩٣٨ وفي عام ١٩٣٩ وخسرت في المرتين. ونتيجة لذلك توقفت اليابان عن إثارة الاتحاد السوفيتي وظلت الحدود بينهما هادئة حتى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، حين كان مصير اليابان قد تقرر فعلا. وصحيح أيضا أن اليابان غزت الصين في عام ١٩٣٧ وتورطت في حرب طويلة لم تستطع أن تربحها. لكن اليابان كانت مترددة في دخول ذلك النزاع، مع أن قادتها كانوا واثقين من أن الصين التي لم تكن قوة عسكرية هائلة حينذاك ستهزم أمامهم بسهولة. ورغم أنهم كانوا مخطئين في ذلك، فإن فشل اليابان في الانتصار في الصين لم يكن فشلا كارثيا. ولم تكن الحرب الصينية–اليابانية المحفز الذي وضع الولايات المتحدة في حالة صدام مع اليابان[١٣٧]. كان صناع السياسة الأمريكيون غير راضين بالتأكيد عن العدوان الياباني على الصين، لكن الولايات المتحدة ظلت على الحياد مع تصاعد الحرب، ولم تبذل جهدا لمساعدة الصين حتى أواخر عام ١٩٣٨، وحتى حينها لم تقدم للصينيين المحاصَرين إلا حزمة صغيرة من المساعدات الاقتصادية[١٣٨].

الجدول رقم (٦-٢). النصيب النسبي من الثروة العالمية ١٨٣٠-١٩٤٠.

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠
المملكة المتحدة	٪٤٧	٪٥٧	٪٥٩	٪٥٩	٪٥٣	٪٤٥	٪٣٢	٪٢٣	٪١٥	٪١٤	٪١٦	٪١١	٪١١
ألمانيا	٪٤	٪٤	٪٣	٪٩	٪١٣	٪١٦	٪١٦	٪٢١	٪٢٠	٪٢١	٪١٤	٪١٤	٪١٧
فرنسا	٪١٨	٪١٤	٪١٠	٪١٢	٪١١	٪١٠	٪٨	٪٧	٪٦	٪٦	٪٥	٪٩	٪٤
روسيا	٪١٣	٪٨	٪٦	٪٣	٪٢	٪٢	٪٣	٪٦	٪٥	٪٦	٪١	٪٦	٪١٣
النمسا- المجر	٪٦	٪٦	٪٦	٪٤	٪٤	٪٣	٪٤	٪٤	٪٤	٪٤	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	٪٠	٪٠	٪٠	٪١	٪١	٪١	٪١	٪١	٪٢	٪٢
الولايات المتحدة	٪١٢	٪١٢	٪١٥	٪١٣	٪١٦	٪٢٣	٪٣٥	٪٣٨	٪٤٨	٪٤٧	٪٦٢	٪٥٤	٪٤٩
اليابان	-	-	-	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪١	٪١	٪٢	٪٤	٪٦

ملحوظة: تقاس "الثروة" بنفس المؤشر المُركَب المستخدم في الجدول رقم (٣-٣). لاحظ أن حسابات الثروة العالمية المستخدمة هنا تستند إلى أرقام القوى العظمى المحددة. ولا تُذكَر القوى الصغرى، باستثناء الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، حينما لم تكن بعد قوة عظمى.

SOURCES: All data are from J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993).

obeikandl.com

وقع حدثان مذهلان في أوروبا –سقوط فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والأهم منه غزو ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١– دفعا الولايات المتحدة لمواجهة اليابان، وأديا في النهاية إلى بيرل هاربر. وكما يلاحظ بول شرودر Paul Schroeder فإن "الولايات المتحدة لم تكن تفكر جديا في إيقاف التقدم الياباني بقوة السلاح أو تعتبر اليابان عدوا حقيقيا، إلى أن أصبحت حرب الشرق الأقصى مرتبطة بوضوح بالحرب الأكبر (والأهم لأمريكا) في أوروبا". وعلى وجه التحديد كانت "مقاومة الولايات المتحدة لهتلر هي التي بدأت تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأقصى أكثر من أي عامل آخر"[١٣٩].

أدى انتصار الفيرماخت في الغرب إلى إخراج فرنسا وهولندا من الحرب، وكذلك أجبر المملكة المتحدة الضعيفة على التركيز على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الألماني من الجو والبحر. وحيث إن تلك القوى الأوروبية الثلاث كانت تسيطر على معظم جنوب شرق آسيا، فقد باتت هذه المنطقة الغنية بالموارد مفتوحة للتوسع الياباني. وإذا غزت اليابان جنوب شرق آسيا، فإنها كانت تستطيع بذلك أن توقف قدرا كبيرا من المساعدات التي توجه إلى الصين، ما يزيد فرص اليابان في الفوز بالحرب الدائرة فيها[١٤٠]. وإذا سيطرت اليابان على الصين وجنوب شرق آسيا فضلا عن كوريا ومنشوريا، فإنها ستسيطر بذلك على معظم آسيا. وقد كانت الولايات المتحدة مصممة على منع تلك النتيجة، ولذلك بدأت في صيف عام ١٩٤٠ العمل جديا لردع التوسع الياباني.

كانت اليابان حريصة على تفادي الحرب مع الولايات المتحدة، ولذلك أخذت تتحرك بحذر في جنوب شرق آسيا. وبحلول أوائل صيف ١٩٤١ كان شمال الهند الصينية فقط يخضع لسيطرة اليابان، رغم أن طوكيو كانت تستطيع أن تدفع المملكة المتحدة إلى غلق طريق بورما بين يوليو وأكتوبر ١٩٤٠ ودفع الهولنديين إلى تزويد

اليابان بمزيد من النفط. وقد بدا في منتصف شهر يونيو ١٩٤١ أنه "حتى وإن لم يكن ثمة أمل للتوصل إلى اتفاق" بين اليابان والولايات المتحدة، "فقد ظلت هناك فرصة للتوصل إلى نوع من التسوية المؤقتة والمحدودة بينهما"[١٤١]. فلم يكن واضحا في ذلك الوقت أنهما يمكن أن يتحاربا في غضون ستة أشهر.

غير أن غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١ أحدث تغييرا في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة ودفعهما إلى الطريق إلى الحرب[١٤٢]. فقد رأى معظم صناع السياسة الأمريكيين، كما لاحظنا، أن الفيرماخت سيهزم الجيش الأحمر، ما يجعل ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا. وكان الانتصار النازي يعني أيضا أن تصبح اليابان الدولة المهيمنة في آسيا، لأن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة في آسيا ذات الجيش القادر على كبح اليابان[١٤٣]. وهكذا، فإذا خسر السوفييت أمام الألمان، فإن الولايات المتحدة كانت ستجد نفسها في مواجهة دولة مهيمنة معادية في آسيا وفي أوروبا. ليس غريبا- إذن- أن تصمم الولايات المتحدة على تفادي ذلك السيناريو المرعب، ما يعني أن الاتحاد السوفيتي كان لا بد أن ينجو من الهجوم الألماني في عام ١٩٤١ وأي هجوم ألماني في المستقبل.

وقد كان من سوء طالع اليابان أنها في عام ١٩٤١ كانت في وضع يمكّنها من التأثير على فرص بقاء الاتحاد السوفيتي. وتحديدا كان صناع السياسة الأمريكيون قلقين بشدة من أن تهاجم اليابان الاتحاد السوفيتي من الشرق وتساعد الفيرماخت في القضاء على الجيش الأحمر. ولم تكن ألمانيا واليابان متحالفتين رسميا في الحلف الثلاثي وحسب، بل توفرت للولايات المتحدة أيضا معلومات وفيرة على أن اليابان كانت تفكر في الهجوم على الاتحاد السوفيتي المحاصَر الذي حاربته اليابان قبل عامين فقط[١٤٤]. وبغرض منع ذلك الاحتمال مارست الولايات المتحدة ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية شديدة على اليابان في النصف الأخير من عام ١٩٤١، ليس فقط بهدف

ردع اليابان عن ضرب الاتحاد السوفيتي، بل أيضا لإجبار اليابان على التخلي عن الصين والهند الصينية، وربما حتى منشوريا، وأي طموح لديها للهيمنة على آسيا[١٤٥]. خلاصة القول إن الولايات المتحدة مارست ضغوطا إكراهية هائلة على اليابان لتحويلها إلى قوة من الدرجة الثانية.

وكانت الولايات المتحدة في وضع يمكّنها من إكراه اليابان. ففي عشية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تستورد ٨٠٪ من منتجات الوقود وأكثر من ٩٠٪ من الغازولين وأكثر من ٦٠٪ من الآلات الصناعية وحوالي ٧٥٪ من الحديد الخردة من الولايات المتحدة[١٤٦]. جعلت هذه التبعية اليابان عرضة لحظر أمريكي من شأنه أن يدمر اقتصاد اليابان ويهدد بقاءها. وفي السادس والعشرين من يوليو ١٩٤١، ومع ازدياد موقف الجيش الأحمر سوءا على الجبهة الشرقية وانتهاء اليابان من غزو جنوب الهند الصينية، جمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأصول اليابانية، ما أدى إلى حظر شامل ومدمر على اليابان[١٤٧]. وأكدت الولايات المتحدة لليابان أنها يمكن أن تتفادى الخنق الاقتصادي لو تخلت عن الصين والهند الصينية، وربما أيضا منشوريا.

وضع الحظر اليابان أمام خيارين عسيرين لا ثالث لهما: إما أن تستسلم للضغط الأمريكي وتقبل هذا الانتقاص الكبير من قوتها، أو أن تحارب الولايات المتحدة، رغم أن الانتصار الأمريكي كان نتيجة مؤكدة[١٤٨]. ولذلك حاول قادة اليابان أن يتوصلوا إلى صفقة مع الولايات المتحدة في أواخر صيف وخريف عام ١٩٤١. قالوا إنهم مستعدون لإجلاء قواتهم عن الهند الصينية بعد التوصل إلى "سلام عادل" في الصين، وأكدوا أنهم مستعدون لسحب كل القوات اليابانية من الصين خلال خمسة وعشرين عاما من تحقيق السلام بين الصين واليابان[١٤٩]. لكن صناع السياسة الأمريكيين رفعوا أسلحتهم ورفضوا تقديم أية تنازلات لليابانيين اليائسين إلى حد التهور[١٥٠]. ولم تكن الولايات

المتحدة تنوي السماح لليابان بتهديد الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ أو بعده في الحرب. وقد كان من الممكن كسر شوكة اليابانيين سلما أو حربا، وكان الاختيار لهم[١٥١].

واختارت اليابان مهاجمة الولايات المتحدة، رغم تيقنها من أنها قد تخسر، لكن على أمل أنها قد تتمكن من إدخال الولايات المتحدة في حرب طويلة وإجبارها في النهاية على الخروج من النزاع. فقد يتمكن الفيرماخت الذي كان واقفا على أبواب موسكو في شهر نوفمبر ١٩٤١ من هزيمة الاتحاد السوفيتي هزيمة حاسمة، ما يجبر الولايات المتحدة على تركيز معظم انتباهها ومواردها في أوروبا وليس آسيا. علاوة على أن الجيش الأمريكي الذي كان آلة قتالية عديمة الكفاءة في خريف عام ١٩٤١ ربما كان يمكن إضعافه أكثر بهجوم ياباني مفاجئ[١٥٢]. وبعيدا عن القدرات، لم يكن مؤكدا أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإرادة للحرب إذا هوجمت. والولايات المتحدة -على كل- لم تفعل شيئا لوقف التوسع الياباني في العقد الرابع من القرن العشرين، وكانت الانعزالية لا تزال أيديولوجيا قوية في أمريكا، حتى أنه في أواخر أغسطس ١٩٤١ أقر مجلس النواب بفارق صوت واحد فقط مد فترة خدمة العام الواحدة لأولئك الذين جرى الاقتراع عليهم في عام ١٩٤٠، بمعنى استمرار سياسة العزلة[١٥٣].

لم يكن اليابانيون حمقى، فقد كانوا يعرفون أنه من المرجح أن تدخل الولايات المتحدة الحرب وأن تربحها. لكنهم كانوا مستعدين لخوض تلك المقامرة الخطرة جدا، لأن الاستسلام للمطالب الأمريكية كان بديلا أسوأ بكثير. وقد عبّر ساجان عن هذه النقطة بتلك الطريقة الجيدة: "إن موضوع اللاعقلانية اليابانية المتواتر خاطئ تماما... . إذ يبدو أن القرار الياباني بالحرب كان عقلانيا. فلو تفحصنا القرارات التي اتخذتها طوكيو في عام ١٩٤١ عن كثب لما وجدنا اندفاعا طائشا إلى الانتحار الوطني، بل جدلا مطولا ومتعبا بين بديلين أحلاهما مر"[١٥٤].

سباق التسلح النووي

يتمثل اختباري الأخير للواقعية الهجومية في فحص صحة تنبؤها بسعي القوى العظمى وراء التفوق النووي. يقول الموقف المقابل الذي يتفق كثيرا مع موقف الواقعيين الدفاعيين إن المتنافسين النوويين ما إن يجدوا أنفسهم يعملون في عالم التدمير المتبادل المؤكد، ذلك العالم الذي يمتلك فيه كل طرف القدرة على تدمير الطرف الآخر بعد امتصاص الضربة الأولى، حتى يقبلوا طائعين بالوضع الراهن ولا يبحثوا عن ميزة نووية. وعلى ذلك فلن تصنع الدول أسلحة مضادة أو نظما دفاعية من شأنها أن تحيِّد القدرة الانتقامية للطرف الآخر وتقوِّض التدمير المتبادل المؤكد. ويقدم فحص سياسات القوى العظمى النووية في أثناء الحرب الباردة حالة مثالية لتقييم هذين المنظورين الواقعيين المتنافسين.

يوضح السجل التاريخي أن الواقعية الهجومية تقدم تفسيرا أفضل للسياسات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. فلم تقبل أي من القوتين العظميين نصيحة الواقعيين الدفاعيين حول فضائل التدمير المتبادل المؤكد، بل طور الجانبان ونشرا ترسانات مضادة ضخمة ومتطورة، سواء لكسب ميزة نووية أو لمنع الجانب الآخر من اكتسابها. فضلا عن أن الجانبين دأبا على تطوير دفاعات ضد الأسلحة النووية للجانب الآخر وكذلك إستراتيجيات ذكية مفصلة لخوض حرب نووية والفوز فيها.

السياسة النووية الأمريكية

لم يصبح سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين جديا إلا في حوالي عام ١٩٥٠. كانت الولايات المتحدة تتمتع باحتكار نووي في الأعوام الأولى من الحرب الباردة، ولم يفجر الاتحاد السوفيتي سلاحه النووي الأول إلا في أغسطس ١٩٤٩.

ولذلك فإن مفاهيم مثل القوة المضادة[٩] كانت غير ذات صلة في أواخر الأربعينات، لأن السوفييت لم تكن لديهم أسلحة نووية لكي تستهدفها الولايات المتحدة. وكان الشاغل الرئيس للمخططين الإستراتيجيين الأمريكيين في تلك الفترة هو الطريقة الممكنة لإيقاف الجيش الأحمر عن اجتياح أوروبا الغربية، ورأوا أن الطريقة المثلى للتعامل مع ذلك التهديد تتمثل في شن حملة قصف نووي على القاعدة الصناعية السوفيتية[١٥٥]. كانت هذه الإستراتيجية في جوهرها "امتدادا" لحملة القصف الإستراتيجي الأمريكية على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، رغم أنها "مضغوطة زمنيا وأعظم تأثيرا وأقل تكلفة"[١٥٦].

وبعد أن طور السوفييت القنبلة الذرية، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير القدرة الحاسمة على الضربة الأولى، أي الضربة التي تدمر وقائيا كل القدرات النووية السوفيتية في ضربة واحدة. كانت السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات تسمى "الانتقام الهائل"، رغم أن هذا الاسم لم يكن صادقا، لأن كلمة الانتقام تشير ضمنا إلى أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تنتظر ولا تضرب الاتحاد السوفيتي إلا بعد أن تمتص ضربة نووية سوفيتية[١٥٧]. في حين أن هناك أدلة وفيرة على أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تبدأ هي بإطلاق أسلحتها النووية في أية أزمة لكي تزيل القوة النووية السوفيتية الصغيرة قبل أن تقلع من الأرض. وقد أوضح الجنرال كيرتيس ليماي Curtis LeMay رئيس القيادة الجوية الإستراتيجية تلك النقطة في منتصف الخمسينات، حين

(٩) في مجال الإستراتيجية النووية، تشير القوة المضادة counterforce إلى الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسانة النووية للطرف الآخر في مواقعها، وتشير أهداف القوة المضادة إلى الأهداف ذات القيمة العسكرية مثل قواعد إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات أو القواعد الجوية التي ترتكز فيها القاذفات النووية أو موانئ غواصات الصواريخ البالستية أو نظم القيادة والسيطرة، وتشير النظم الدفاعية إلى الأسلحة التي تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم [المترجم].

أعلن أن ضعف القاذفات المتوفرة لدى القيادة الإستراتيجية الجوية، الذي كان مصدرا للقلق حينذاك، لا يشغله كثيرا؛ لأن خطته للحرب النووية تطالب الولايات المتحدة بالبدء بالضرب ونزع سلاح الاتحاد السوفيتي. وقال "لو رأيت أن الروس يحشدون طائراتهم للهجوم، فسوف أدمرهم قبل أن يقلعوا من الأرض"[١٥٨]. ولذلك يكون من الأدق أن نسمي السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات "الاستباق الهائل" وليس "الانتقام الهائل". وبغض النظر عن التسمية، فإن النقطة الأساسية هي أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة في خمسينات القرن العشرين بتحقيق التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي.

بيد أن الولايات المتحدة لم تنجز قدرة الضربة الأولى على الترسانة النووية السوفيتية في خمسينات أو أوائل ستينات القرن العشرين. وعلى فرض أنها بدأت بالضربة الأولى في أي تبادل نووي خلال تلك الفترة فربما توقع دمارا بالاتحاد السوفيتي أكثر بكثير مما يستطيع الأخير أنه يلحقه بها. وكان المخططون الأمريكيون لا يحبذون سيناريو أفضل الحالات الذي تقوم الضربة الأولى الأمريكية فيه بالقضاء على كل القوة النووية الانتقامية السوفيتية تقريبا، ما يثير الشكوك في قدرة موسكو على التدمير المؤكد[١٥٩]. معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت قريبة من امتلاك قدرة الضربة الأولى. لكن معظم صناع السياسة الأمريكيين في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة يحتمل أن تتكبد دمارا غير مقبول في حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي، حتى وإن لم يصل ذلك الدمار إلى حد التدمير الكامل للولايات المتحدة[١٦٠].

وقد اتضح في أوائل الستينات أن الحجم والتنوع الكبيرين للترسانة النووية السوفيتية أشارا بوضوح إلى أنه سيكون من المستحيل قريبا، في ضوء التقنية الحالية، أن تفكر الولايات المتحدة جديا في نزع سلاح الاتحاد السوفيتي بضربة أولى نووية[١٦١]. فقد

كانت موسكو على وشك تطوير قدرة منيعة ومتينة على تنفيذ الضربة الثانية، ما يدخل القوتين العظميين مباشرة في عالم التدمير المتبادل المؤكد. كيف نظر صناع السياسة الأمريكيون إلى هذا التطور وكيف تجاوبوا معه؟ لقد أزعجهم ذلك كثيرا، وقضوا ما بقي من الحرب الباردة يكرسون موارد ضخمة للإفلات من وضعية التدمير المتبادل المؤكد وتحقيق ميزة نووية على الاتحاد السوفيتي.

إننا عند النظر إلى عدد الأهداف السوفيتية التي كانت الولايات المتحدة تخطط لضربها في أي حرب نووية، نجد أنه يتجاوز كثيرا مطالب التدمير المتبادل المؤكد. فقد كان من المتفق عليه عموما أن الولايات المتحدة لكي تمتلك قدرة التدمير المؤكد بعد أن تمتص الضربة الأولى السوفيتية لا بد أن تكون قادرة على تدمير حوالي ٣٠٪ من سكان الاتحاد السوفيتي وحوالي ٧٠٪ من قاعدته الصناعية[١٦٢]. كان هذا المستوى من التدمير يمكن أن يتحقق بتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة في الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه المهمة تتطلب حوالي ٤٠٠ قنبلة نووية، الواحدة منها بقوة انفجارية قدرها واحد ميغاطن(١٠)، أو ما يساويها من مزيج الأسلحة والميغاأطنان (أصبحت تعرف بعد ذلك باسم ٤٠٠ ميغاطن). لكن العدد الفعلي للأهداف السوفيتية الذي خططت الولايات المتحدة لتدميرها كان يتجاوز الـ٢٠٠ مدينة المطلوبة للتدمير المؤكد. على سبيل المثال كانت الخطة العسكرية الفعلية لاستخدام الأسلحة النووية التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير ١٩٧٦ المعروفة باسم الخطة العملياتية المتكاملة-٥ (SIOP-5) تتضمن ٢٥٠٠٠ هدف محتمل[١٦٣]. فيما احتوت الخطة العملياتية المتكاملة-٦ التي أقرتها إدارة ريغان في الأول من أكتوبر ١٩٨٣ على ٥٠٠٠٠ هدف محتمل، وهو عدد مذهل حقا.

---

(١٠) الميغاطن megaton قوة انفجارية تعادل قوة انفجار مليون طن من ثالث نتريت التولين [المترجم].

ورغم أن الولايات المتحدة لم تمتلك أبدا القدرة على ضرب كل تلك الأهداف المحتملة مرة واحدة، فقد نشرت ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، ظل حجمها ينمو باطراد من أوائل الستينات حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. علاوة على أن معظم تلك الأسلحة كانت تتضمن قدرة القوة المضادة، لأن المخططين الإستراتيجيين الأمريكيين لم يقنعوا بمجرد حرق ٢٠٠ مدينة سوفيتية، بل كانوا مصممين على تدمير جزء كبير من القدرة الانتقامية للاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كان المخزون الأمريكي يضم ٣١٢٧ قنبلة ورأس حربي نووي في ديسمبر ١٩٦٠ حين أُقرِت الخطة العملياتية المتكاملة-٦٢ (الخطة العملياتية المتكاملة الأولى)[١٦٤]، وبعدها بثلاثة وعشرين عاما، حين وضعت الخطة العملياتية المتكاملة-٦ موضع التنفيذ، كانت الترسانة النووية الإستراتيجية قد نمت إلى ١٠٨٠٢ قنبلة. ورغم أن الولايات المتحدة كانت تحتاج إلى قوة انتقامية كبيرة لأغراض التدمير المؤكد، لأنها لا بد أن تفترض أنها قد تخسر جزءا من أسلحتها في الضربة الأولى السوفيتية، فلا شك في أن حجم الترسانة النووية الأمريكية في الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من الحرب الباردة تجاوزت كثيرا الـ٤٠٠ ميغاطن المطلوبة لتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة سوفيتية.

سعت الولايات المتحدة بقوة أيضا لتطوير تقنيات تعطيها ميزة على المستوى النووي. فقد قطعت أشواطا بعيدة على طريق تحسين القدرة التدميرية لأسلحتها المضادة. واهتمت الولايات المتحدة على وجه خاص بتحسين دقة القذف، وهو القلق الذي هدأه مصممو الأسلحة بنجاح كبير. وكانت الولايات المتحدة أيضا رائدة في تطوير أسلحة القذف المتعدد مستقلة الاستهداف[١١] التي أدت إلى زيادة ملحوظة في

(١١) أسلحة القذف المتعدد مستقلة الاستهداف multiple independently targeted re-entry vehicles (MIRVs) عبارة عن رؤوس حربية نووية تحملها الصواريخ البالستية عابرة القارات ICBM أو الصواريخ البالستية المطلقة

عدد الرؤوس الحربية الإستراتيجية في مخازنها. وبنهاية الحرب الباردة كانت "قدرة القتل جيدة التوجيه" للقذائف الباليستية الأمريكية— أي قدرة القوة المضادة الأمريكية— قد وصلت نقطة أصبحت معها نجاة مستودعات الصواريخ السوفيتية المتمركزة على الأرض مشكوكا فيها. واستثمرت واشنطن بغزارة أيضا في حماية نظم القيادة والسيطرة من الهجوم، ما زاد قدرتها على شن حرب نووية خاضعة للسيطرة. كما دفعت الولايات المتحدة بقوة، وإن كان بلا نجاح، في اتجاه تطوير دفاعات صاروخية باليستية فعالة. وكان صناع السياسة الأمريكيون يقولون أحيانا إن الغرض النهائي من الدفاع الصاروخي هو الانتقال من عالم نووي يثمن الهجوم إلى عالم أكثر أمنا يهيمن عليه الدفاع، لكنهم في الحقيقة أرادوا الدفاعات بهدف تسهيل الانتصار في الحرب النووية بتكلفة معقولة[١٦٥].

وأخيرا توصلت الولايات المتحدة إلى بديل لإستراتيجية الانتقام الهائل، أرادت به أن يمكّنها من شن حرب نووية على الاتحاد السوفيتي والانتصار فيها. كانت إدارة كينيدي أول من صاغ هذه الإستراتيجية البديلة في عام ١٩٦١ وأصبحت تعرف باسم "الخيارات النووية المحدودة"[١٦٦]. افترضت السياسة الجديدة أنه لا يمكن لإحدى القوتين العظميين أن تزيل قدرة التدمير المؤكد لدى الجانب الآخر، لكنها تستطيع أن تشتبك في تبادلات نووية محدودة بالأسلحة المضادة. ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تجنب ضرب المدن السوفيتية لتقليل عدد القتلى المدنيين وأن تركز بدلا من ذلك على تحقيق الانتصار بالسيطرة على الاتحاد السوفيتي في التبادلات المحدودة على أهداف القوة المضادة التي كانت تقع في القلب من الإستراتيجية، على أمل أن يحارب

من الغواصات SLBM، يستطيع الصاروخ الواحد باستخدام هذه الرؤوس أن يضرب عدة أهداف وليس هدفا واحدا [المترجم].

السوفييت وفقا للقواعد نفسها. أخذت هذه السياسة اسم الخطة العملياتية المتكاملة-٦٣ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من أغسطس ١٩٦٢. تلا هذه الخطة أربع خطط بنفس الاسم خلال ما بقي من الحرب الباردة، كانت الواحدة منها تحدد أهدافا من خيارات القوة المضادة أصغر وأدق وأكثر انتقائية من سابقتها، فضلا عن تحسين نظم القيادة والسيطرة التي من شأنها أن تسهِّل خوض حرب نووية محدودة[١٦٧]. وكان الهدف النهائي من هذه التحسينات بالطبع هو ضمان أن تمتلك الولايات المتحدة ميزة على الاتحاد السوفيتي في الحرب النووية[١٦٨].

خلاصة القول إنه توجد أدلة دامغة على أن الولايات المتحدة لم تتخلَّ عن جهودها لتحقيق التفوق النووي في أثناء الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة[١٦٩]. لكنها مع ذلك لم تحقق ميزة حقيقية على السوفييت، بل ولم تقترب من إنجاز ذلك الهدف كما حدث في الخمسينات وأوائل الستينات.

السياسة النووية السوفيتية

رغم أننا نعرف عن الجانب السوفيتي من القصة أقل مما نعرف عن الجانب الأمريكي، فليس من الصعب تحديد ما إذا كان السوفييت قد سعوا إلى تحقيق ميزة نووية على الولايات المتحدة أم قنعوا بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد. فلدينا تفاصيل حول حجم وتكوين الترسانة النووية السوفيتية على مدار الحرب الباردة، فضلا عن كم كبير من الأدبيات السوفيتية تعرض تفكير موسكو حول الإستراتيجية النووية.

شيد الاتحاد السوفيتي، كما فعلت الولايات المتحدة، ترسانة نووية هائلة ذات قدرة كبيرة على القوة المضادة[١٧٠]. لقد وصل السوفييت متأخرين، فلم يفجروا أول أسلحتهم النووية إلا في أغسطس ١٩٤٩، ونمت ترسانتهم ببطء في الخمسينات. كان الاتحاد السوفيتي خلال ذلك العقد متخلفا عن الولايات المتحدة في تطوير ونشر

الأسلحة النووية، فضلا عن نظم توصيلها. وفي عام ١٩٦٠ كان المخزون السوفيتي يضم ٣٥٤ سلاحا نوويا إستراتيجيا فقط، مقارنة بـ٣١٢٧ سلاحا أمريكيا[١٧١]. لكن القوة السوفيتية نمت سريعا في الستينات، فبلغت ٢٢١٦ سلاحا في عام ١٩٧٠، وبعد عشرة أعوام أصبحت ٧٤٨٠ سلاحا. ورغم "التفكير الجديد" للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، أضاف الاتحاد السوفيتي حوالي ٤٠٠٠ قنبلة ورأس حربي لمخزونه النووي في الثمانينات، ليصل هذا المخزون إلى ١١٣٢٠ سلاحا نوويا إستراتيجيا في عام ١٩٨٩ الذي انهار فيه جدار برلين.

كان معظم المخططين الإستراتيجيين السوفييت يعتقدون أن بلدهم يجب أن يكون مستعدا لخوض حرب نووية والانتصار فيها[١٧٢]. لا يعني ذلك القول بأن القادة السوفييت كانوا متلهفين لخوض مثل هذه الحرب، أو أنهم كانوا واثقين أنهم سيحققون نصرا حقيقيا. فقد أدرك المخططون الإستراتيجيون السوفييت أن الحرب النووية تتضمن دمارا هائلا[١٧٣]. لكنهم كانوا مصممين على تقليل الدمار الذي قد يلحق بالاتحاد السوفيتي وأن تكون لهم الغلبة في أي تبادل نووي بين القوتين العظميين. ولا توجد أدلة تقترح أن القادة السوفييت تبنوا حجج الواقعيين الدفاعيين حول فوائد التدمير المتبادل المؤكد وأخطار القوة المضادة.

فيما اختلف المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون والسوفييت حول السؤال المتعلق بالطريقة المثلى للانتصار في حرب نووية. فمن الواضح أن المخططين السوفييت لم يتقبلوا التفكير الأمريكي حول الخيارات النووية المحدودة[١٧٤]. بل كانوا يفضلون، على ما يبدو، سياسة استهداف تشبه سياسة الانتقام الهائل الأمريكية في الخمسينات. وذهبوا تحديدا إلى أن الطريقة المثلى لشن حرب نووية وتقليل دمارها على الاتحاد السوفيتي كانت تتمثل في ضربة سريعة وهائلة للقوة المضادة والقضاء نهائيا على قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على خوض الحرب. صحيح أن السوفييت لم يؤكدوا على

استهداف المدنيين الأمريكيين كأحد مطالب التدمير المؤكد، إلا أن الضربة النووية الشاملة على الولايات المتحدة كانت ستقتل بالتأكيد ملايين الأمريكيين.

وهكذا يبدو أن القوتين العظميين كلتيهما قطعتا أشواطا طويلة في أثناء الحرب الباردة على طريق بناء ترسانات قوة مضادة نووية ضخمة لكي يحقق هذا الجانب أو ذاك ميزة نووية على الآخر. ولم يقنع أحد من الطرفين بمجرد بناء قدرة التدمير المؤكد والحفاظ عليها.

سوء فهم الثورة النووية

قد يعترف أحدهم بأن القوى العظمى تسعى دوما إلى التفوق النووي، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك كان خاطئا، إن لم يكن غير عقلاني، وأنه لا يمكن تفسيره بمنطق توازن القوة. فعلى كل لم يتمكن أحد الطرفين من اكتساب ميزة نووية حقيقية على الآخر، والأهم من ذلك أن التدمير المتبادل المؤكد يجعل العالم أكثر استقرارا. ومن المؤكد- بالتالي- أن السعي وراء التفوق النووي نتج عن سياسة بيروقراطية أو سياسة داخلية معيبة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يتبنى هذا المنظور معظم الواقعيين الدفاعيين الذين يعترفون بأن أيًّا من القوتين العظميين لم تقبل ادعاءاتهم حول مزايا التدمير المتبادل المؤكد وشرور القوة المضادة[١٧٥].

ليس من السهل تطبيق هذا الخط الفكري على خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين، لأن الحجم الصغير للترسانة النووية السوفيتية خلال تلك الفترة أعطى الولايات المتحدة فرصة حقيقية لتحقيق التفوق النووي. بل يعتقد بعض الخبراء أن الولايات المتحدة كانت تمتلك حينئذ قدرة "الضربة الأولى الحاسمة" على الاتحاد السوفيتي[١٧٦]. لكنني أختلف مع هذا التقييم، مع أنني لا أشكّك في أنه في السنوات الأولى من الحرب الباردة كان يمكن للولايات المتحدة أن تتكبد دمارا أقل كثيرا من خصمها في أي تبادل نووي. وعلى ذلك فإن المثال الأفضل للواقعيين الدفاعيين يغطي

الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة، حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تمتلكان قدرة واضحة على التدمير المؤكد. ومع ذلك فحتى في أثناء هذه الفترة التي هيمن عليها التكافؤ الإستراتيجي كانت كل قوة عظمى تسعى إلى تحقيق ميزة نووية على الأخرى.

أقول ابتداءً إن الخطوط العريضة للسياسة النووية الإستراتيجية تتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية. وتحديدا فقد عملت الولايات المتحدة بكل طاقتها لتحقيق التفوق النووي في الخمسينات، حين كانت قدرة الضربة الأولى- جدليا- في متناولها. لكن حينما اقترب الاتحاد السوفيتي من ضمان القدرة الانتقامية، وهَنَت الجهود الأمريكية لتحقيق التفوق، مع أنها لم تختف. ورغم أن صناع السياسة الأمريكيين ظلوا يتبنون منطق التدمير المؤكد، فقد تراجعت النسبة المخصصة من الإنفاق العسكري الأمريكي للقوات النووية الإستراتيجية باطراد بعد عام ١٩٦٠[١٧٧]. علاوة على أن الطرفين اتفقا على عدم نشر دفاعات صاروخية بالستية كبيرة وأيضا وضع قيود نوعية وكمية على قدراتهما الهجومية. لكن سباق التسلح النووي استمر بعدة طرق مختلفة، عرضنا بعضها فيما سبق، لكن أحدا من الطرفين لم يبذل جهدا شاملا لتحقيق التفوق منذ أن حل التدمير المتبادل المؤكد.

وعلاوة على ذلك فإن استمرار سباق التسلح لم يكن خاطئا، رغم أن التفوق النووي ظل هدفا مراوغا. فمن المعقول إستراتيجيا أن تتنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشدة في العالم النووي، لأن التقنية العسكرية تتطور سريعا وبطرق غير متوقعة. على سبيل المثال كانت قلة من الناس فقط في عام ١٩١٤ تفهم أن الغواصة ستصبح سلاحا مدمرا وفعالا في الحرب العالمية الأولى، وقلة أصغر في عام ١٩٦٥ كانت تتوقع التأثير العميق للثورة الأولية في تقنية المعلومات على الأسلحة التقليدية مثل الطائرات المقاتلة والدبابات. والنقطة الأساسية هي أن أحدا لم يكن يستطيع أن

يحدد جازما في عام ١٩٦٥ ما إذا كانت بعض التقنيات الثورية الجديدة قادرة على أن تغيِّر التوازن النووي وتعطي ميزة واضحة لأحد الجانبين.

فضلا عن أن المنافسات العسكرية تتميز عادة بما يسميه روبرت بيب "الانتشار المتباين للتقنية العسكرية"[١٧٨]. فالدول لا تكتسب التقنيات الجديدة في الوقت عينه، ما يعني أن المبتكر يكتسب غالبا مزايا كبيرة، وإن كانت مؤقتة، على المتأخر. فعلى امتداد الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تحافظ على ميزة كبيرة في تطوير تقنيات اكتشاف غواصات الجانب الآخر وإخفاء غواصاتها.

وتفضل القوى العظمى دائما أن تكون الأولى في تطوير التقنيات الجديدة، ولا بد أن تتأكد من أن خصمها لن يضربها ضربة الموت وأن تحقق لنفسها ميزة عليه. ولذلك فمن المفهوم أن تحاول كل قوة عظمى جديا أن تطور تقنية القوة المضادة والدفاعات الصاروخية البالستية. ففي أفضل الأحوال قد يؤدي الاختراق الناجح إلى تحقيق تفوق واضح، وفي أسوأها ستمنع هذه الجهود الجانب الآخر من تحقيق ميزة أحادية الجانب. ويمكن القول بإيجاز في ضوء الفوائد الإستراتيجية التي تنتج عن التفوق النووي وصعوبة معرفة إمكانية تحقيق هذا التفوق في أثناء الحرب الباردة، إنه لم يكن من غير المنطقي ولا المفاجئ أن تجري القوتان العظميان وراء هذا الهدف.

خاتمة

يوضح سباق التسلح النووي بين القوى العظمى وسلوك السياسة الخارجية لليابان (١٨٦٨-١٩٤٥) وألمانيا (١٨٦٢-١٩٤٥) والاتحاد السوفيتي (١٩١٧-١٩٩١) وإيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣) أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تغتنم تلك الفرص حين تظهر. كما تدعم هذه الحالات ادعاءاتي بأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكتسب المزيد منها، وأن الدول القوية

جدا تسعى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فقد وضعت اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، أهدافا أكثر طموحا للسياسة الخارجية وتصرفت بطريقة أكثر عدوانية عندما زادت قوتها. وخاضت اليابان وألمانيا حروبا لكي تهيمن كل منهما على منطقتها من العالم. ورغم أن الاتحاد السوفيتي لم يحذ حذوهما، فإن ذلك كان بسبب ردع القوة العسكرية الأمريكية له، وليس لأنه كان قوة عظمى مشبعة.

والحجة الاحتياطية التي تسلم بأن الدول الكبرى كانت في الماضي تبحث دوما عن القوة، لكن تصف هذا المسعى بأنه نوع من السلوك المضر للذات ينتج عن سياسات داخلية مدمرة، حجة ليست مقنعة. فالعدوان لا تكون نتائجه سلبية دائما، حيث إن الدول التي تبدأ الحرب تربح غالبا وتحسن وضعها الإستراتيجي كثيرا من خلال ذلك. علاوة على أن سعي القوى العظمى ذات النظم السياسية المختلفة لاكتساب ميزة على منافسيها على مدار تلك الفترات التاريخية الطويلة يكذب الادعاء بأن ذلك كله كان سلوكا أحمق أو غير عقلاني نتج عن أمراض داخلية. والنظرة عن كثب للحالات التي قد يبدو أنها أمثلة للسلوك الإستراتيجي المنحرف- الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من سباق التسلح النووي واليابان الإمبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية- تكشف غير ذلك. فرغم أن السياسات الداخلية لعبت دورا في تلك الحالات كافة، إلا أن كل دولة كان لديها مبرر وجيه لمحاولة اكتساب ميزة على منافسيها ومبرر وجيه للاعتقاد بأنها ستنجح في هذا المسعى.

تتضمن الحالات التي نوقشت في هذا الفصل في معظمها قوى عظمى اتخذت إجراءات نشطة لاكتساب ميزة على خصومها، وهذا بالضبط هو ما تتنبأ به الواقعية الهجومية. سنتحول في الفصل التالي إلى الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين يبدو للوهلة الأولى أنهما يقدمان أدلة على أن القوى العظمى تهمل الفرص التي تسنح لها لزيادة قوتها. وهاتان الحالتان، كما سنرى، تقدمان دعما إضافيا للنظرية.